

الفصل الثاني

العقل الجامعي

الجامعة كما نعلم جميعا تجمع بين تخصصات متعددة ، بحيث يصب كل تخصص في نسق معرفي أو تطبيقي بعينه ، وبالتالي فإن القارئ للوهلة الأولى قد يتساءل عن موقع الحديث عنها تحت مظلة " الفكر التربوي " ، بينما كنية التربية ، معقل إنتاج الفكر التربوي ، ما هي إلا واحدة فقط ضمن كليات متعددة في كل جامعة ؟

الحق أن من المهم أن نلفت انتباه القارئ ، أن كل عضو هيئة تدريس في أي تخصص ، هو إذا كان عالما في هذا المجال أم لا ، إلا أن انجميع ، في كافة التخصصات يعتبرون أعضاء في مهنة تعليمية ، حيث أنهم ' يُعلمون ' و " يُقيّمون " ويرشدون طلابهم ، وهذا وذاك هو شأن تربوي بالدرجة الأولى.

ومن هنا فأ، اختصاص كليات التربية بتعليم وبحث ودراسة علوم التربية والنفسية ، لا يعنى أبدا أن يقتصر الإسهام في قضايا التعليم على القائمين بالأمر فيها ، وإنما هو شأن لا بد من مساهمة كافة المشتغلين بالتعليم في أمره .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن التنظيمات والممارسات التي تجرى داخل الساحة الجامعية ، تفرز قيما ، وتقرر مبادئ ، وترسى اتجاهات ، وتنتشر معارف ، وكل هذا مما لا بد أن يكون له أثره في إثراء العقل التربوي ، أو العكس ، ومن هنا كانت عنايتنا بهذه الدراسات الثلاث التي يتضمنها الفصل الحالي

أولا - المحاسن في التعليم والأضداد فيما بين الجامعي والعام من امتداد*

في المصطلح :

المحاسن والأضداد مصطلح يرتبط بالأديب المسلم الشهير الجاحظ ، يعنى به ما نعينه اليوم بمصطلح الإيجابيات والسلبيات ، وقد اخترنا المصطلح القديم لا رغبة في الإغراب ، ولكن استهدافا للدقة في الاستخدام ، فالألفاظ والمصطلحات بالنسبة للفكر ، هي - كما نردد دائما - مثلها مثل العملة النقدية بالنسبة للمعاملات التجارية والإنسانية ، كلما كانت قيمتها متفقا عليها كلما سارت هذه المعاملات في طريقها الصحيح ، بحيث تعنى العملة القيمة نفسها بين الأطراف المتعاملة بها .

ومن قبل اشتكى مؤسس البرجماتية ، عالم المنطق " بيرس " من أن لفظ البرجماتية قد ابتذله المؤسس الثانى ، عالم النفس " وليام جيمس " ، حيث كان مغرما بتبسيط المفاهيم والمصطلحات سعيا نحو توسيع دائرة المتلقين لما يقول ، ورأى بيرس أن كثرة استخدام المصطلح قد أفقده للدقة والتحديد ، فزاد على البرجماتية حرفا بحيث أصبحت Pragmaticism بدلا من Pragmatism ، وهو الأمر الذى نراه بالنسبة للعملة النقدية المعدنية بصفة خاصة ، عندما يتم تداولها فترة طويلة من الزمان ، حيث تضع ملامحها ، وبالتالي تغمض قيمتها وما تدل عليه .

هكذا آثرنا الابتعاد عن مصطلح السلبيات والإيجابيات من كثرة استهلاكه ، فنحن لا نقول أنه فقد معناه ، ولكن ، على الأقل ، لم يعد ممثلا بالطاقة المعنوية المصاحبة التي تجعل المستمع أو القارئ يشعر بدقة بما

* محاضرة تذكارية أقيمت أمام مؤتمر مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية

بجامعة عين شمس في نوفمبر ٢٠٠٩

يشعر به الكاتب أو المتحدث ، فالمصطلح ليس مجرد حروف لغوية ، ومجموعة من المعانى المجردة هو لكنه أيضا مصحوب بفيض من المشاعر التي تصل بين القائل أو الكاتب وبين السامع أو القارىء.

سوية العلاقة بين التعليم الجامعى والتعليم العام :

تستمد الجامعة طلابها ، للذين يشكلون ما يشبه قطعة القماش التي يشتغل عليها " الترزى " ، وهو هنا الذى يتمثل في أعضاء هيئة التدريس ، والذين بدورهم كانوا من قبل طلابا أتوا من التعليم العام . وهؤلاء الوافدين للجامعة من المدارس ليسوا مجرد أعداد ، وإنما هم " بشر " يحملون ما نُشئوا عليه من قيم وما تُربوا عليه من اتجاهات ، وما حصلوه من معلومات ، وما ترسخ لديهم من مفاهيم ، وبالتالي ، فوفقا لما يكونون عليه ، يتحدد مسار العملية التعليمية في الجامعة ، إن كان خيرا فخييرا وإن كان شرا فشرا .

ومع ذلك فلا بد لنا أن نعترف بأن هناك من يقول إن هذا ليس دقيقا مائة بالمائة، لأن من وظائف الجامعة أن تعيد تشكيل ما يجيؤها من طلاب ، بحكم ما عليه أساتذتها من قدرات علمية ونضج فكرى عال . ونرد بأن هذا صحيح ، على شرط أن نكون بالفعل أمام " جامعة " قولا وفعلا ، بحيث تكون لها هي للفاعلية والإيجابية ، فإذا ما افتقدت مقومات أساسية في تكوينها ، تحول للمسار عكسيا ، فإذا بنا نرى أن المدرسة هي التي بدأت تؤثر وتشكل الجامعة ، أساتذة وطلابا ، يولكى أزيد الأمر وضوحا ، أروى الخبرة التالية .

في أوائل التسعينيات شعرت باشتياق جاراف لأن أقف بين طلاب المرحلة للجامعية الأولى معلما ، حيث كانت سنوات طويلة قد مرت وأنا أدرس لطلاب للدراسات العليا ، وكان دافعى أنني إذا بدأت بث فكرى

ومعلوماتى في هذه المرحلة المبكرة ، فهذا أنفع وأجدى ، بالنسبة لمن يرون مهمتهم الجامعية " رسالة " وليست " وظيفة " .

كانت المادة التدريسية هي تاريخ للتعليم في مصر قبل أن يغتالها بطبيعة الحال فريق الكراتيه التربوى للشهير . ومن المعروف أن تعليم هذه المادة يبنى على سياقاتها التاريخية العامة . ثم إذا بى وأنا أشير - مثلا - إلى انقضاء العهد العثمانى ومجئ محمد على لأبنى مادتي التعليمية التاريخية ، أرى الطلاب لا يعلمون شيئا عن هذا العصر ، بل كانت كلمة العثمانيين غريبة على أسماعهم ، ومن ثم كان من المستحيل أن يستقيم فهمهم لما أقول عن التعليم واتجاهاته ونظمه ، فأضطر إلى أن أستغرق وقتا غير قصير فيما يخرج عن نطاق مهمتى لأتحول إلى مدرس تاريخ عام ، وهى المهمة المنوطة بالتعليم العام ، وبالتالي إذا بمهمة التعليم العام هى التي تحكمنى رغما عنى .

لما رويت هذا لبعض المحيطين بى ، أخبرونى بأن الكلية فتحت الباب لخريجى المدارس الفرنسية ، من خارج مكتب للتسيق ، وهؤلاء لم يسبق لهم أن درسوا التاريخ المصرى كما ينبغى أن يكون . فها هنا نجد أن تفریط الجامعة في الشروط للواجب تولفها فيما يقبل بها ، أضعفها في هذا الجانب الذى أتحدث عنه ، بحيث انعكس الدور ووجدت لزاما على أن أنقاد لوظيفة التعليم العام ، لا أن أقود خريجيه على للطريق الذى يجب أن يكون . فضلا عن هذا المثال ، فالدراسة للحالية سوف تتضمن العديد من الشواهد والأمثلة ، التي تؤكد كلها على أن المسألة هنا أشبه بما يحدث في الجسم عندما يفقد الدرجة للصحيحة التي يجب أن يكون عليها جهاز المناعة فيه ، من حيث الصحة والسلامة ، فيصبح معرضا لهجمات فيروسات تُمرضه وتُصيبه بالأسقام .

وأن يكون للتعليم العام هو نفسه مصدرا للفيروسات التعليمية هو أمر أيضا ضد الطبيعة السوية لجسم هذا المستوى من للتعليم ، إذا مفروض فيه

أن يمد الجسم للجامعي بدماء صحة وعافية تجرى في عروقه ، فيقوى على أن يصعد بالطلاب الوافدين من المدرسة إلى درجات أرقى ومستويات أرفع ، فإذا بالأمة كلها ترتفع بهذا وذلك ، بدلا من أن تهبط بهذا وذلك !
ولعلنا بهذا يمكن الوقوف عند بعض المحطات ، استطلاعا لاتجاهات السير بين العام والجامعي ، من حيث المحاسن والأضداد ... مع الوعي بأن كل قضية مما سوف نشير إليه ، مرتبطة ارتباطا عضويا بغيرها ، بحيث يمكن أن تناقش كل القضايا المثارة من خلال منفذ واحد ، لكن تسهيلا على من يسمع ومن يقرأ بحيث يمكن أن يحسن المتابعة ، كان هذا للتقسيم ، وإن كان يشكل صعوبة كبيرة لدى الكاتب ، حيث يقع كثيرا في حيرة ، هل هذه النقطة مثلا ، أجدر بها أن تكون تحت مظلة هذه للقضية أو تلك ؟ لكن الله المستعان في كل الأحوال .

ولابد أن أعتذر مقدما ، حيث سيلمس السامع والقارئ أنني أعتمد كثيرا على أسلوب " الحكى " ، لا لأننى من كبار السن حيث يشيع عنا أننا مغرمون بالحديث عن النكريات وقول كنا وكان ، ولكن رغبة في الاعتماد على التجربة والخبرة ، فلا يشعر السامع أن ما تحدثت عنه هي أحلام أستاذ عجوز وخيالات مفكر بلغ من العمر عتيا ، وإنما هي وقائع وأحداث ، عرفت طريقها على أرض الواقع ، منذ أكثر من نصف قرن ، لنشعر بقدر من الاستفزاز ونتساءل بامستكار : إذا كان هؤلاء الآباء للقريبيون قد خبروا هذا وعاشوه ، حيث السياق الحضارى كان أقل كثيرا مما تعيشه الأجيال الجديدة وتخبره ، فما بال تعليم اليوم وما يمكن أن يؤدي إليه من مصير !!؟

رسول للتشنة أم للتشويه ؟

وهو هنا معلم المدرسة . وعندما نقول هذا نقفز لنا في التو والساعة ، كليات للتربية ، باعتبارها القطاع الجامعي الكبير الذى يغذى المدارس بما هي بحاجة إليه من معلمين ، فماذا نجد من محاسن وأضداد ؟

أظن أنني أجد نفسي في حل في أن أفق بعض الوقت لأشير إلى الدور المنوط بالمعلم في التعليم العام ، فهذا مبحث في الكتب والبحوث والدراسات ، وعلى أفواه أساتذة كليات التربية بصورة تجعل شاعرا مثل شوقي يقول قولته المشهورة : قم للمعلم وفه التبجيلا ، لكن استقراء واقع الحال أصبح على درجة من قامة مفزعة إلى درجة يمكن عندها أن نتخيل إذا عاد شوقي مرة أخرى إلى الحياة ، فسوف يقول ما معناه أن المعلم أصبح من المعذبين للناس في الأرض !!

فبغض النظر عن تشوهات تعترى عملية الإعداد ونظامها ، لكننا نكاد أن نقول " لقد رضينا بالهم ، لكن لهم لم يرض بنا " !

ففي لحظة سوداء ، وتطبيقا غيبيا من الحكومة للفلسفة الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية ، من حيث فك الارتباط بين الدولة وبين التوظيف ، توقفت وزارة التربية عن تكليف خريجي كليات التربية للتدريس بمدارس التعليم ما قبل الجامعي .

لكن للوزارة في الوقت نفسه ، تزيد من رقعة المدارس ، والتي تتزايد حاجاتها إلى المعلمين ، فماذا تفعل وفقا لمنطق ليبرالي معوج ؟

بدأت ينشر إعلان في الصحف عن حاجتها إلى معلمين من خريجي كليات الجامعة المختلفة وكان هذا هو الخطأ للفاحش الأول ، حيث أن كلية التربية كلية مهنية بالدرجة الأولى ، مما يعني أن لخريجها طبيعة خاصة تؤهلهم وحدهم للتدريس ، وهو الأمر غير المتوافر لدى خريجي كليات الجامعة الأخرى ، وكليات التربية مثلها مثل كليات الهندسة والطب والكليات العسكرية ، هل يمكن أن يتصور أحد أن يشغل وظائف الطب والهندسة والعسكرية غير خريجي كلياتها ؟

ويتبدى السفه صارخا ، في أن تضطر الوزارة إلى تنظيم برامج للتأهيل للتربوي للخريجين الذين اختارتهم موثقف في تلك مئات الألوف من الجنهات ، بينما هناك كثيرون جاهزون ، من كليات التربية ، تم تدريبهم

أربع سنوات ، ولن يكفوا الدولة قرشا ، إلا بعد عدة سنوات عندما ينخرطون فيما يجب أن يستحدث من برامج تدريب تجديدية .
أما الخطيئة الثانية ، فهي أن هذا الإعلان الذى سبق أن أحرزنا ، إذا به يتحول إلى " أمل " نتمنى عودته ، ومرة أخرى يبرز المثل " رضينا باللهم ، لكنه لم يرض بنا " ، فلم تعد الوزارة تنشر إعلانات لتعيين مدرسين ، بل تقوم بعمل عقود عمل لبضعة آلاف ، والمتأمل في هذا النظام يجده يتعامل مع المقبلين على التدريس من منطلق " السخرة " ، فالمعلم المختار يتلقى مرتبا أقل كثيرا مما يتلقاه موظف الدولة المعين ، على الرغم مما نشكوا من قلته ، فإذا بالمتعاقد يهبط عن هذا المستوى الهابط أصلا بدوره ، فضلا عن لفتقاد كثير من حقوق العمل المعروفة في الأجازات والتأمين الصحى والمعاش !

وهنا نجد أن الجامعة تغذى المدارس بنوعية من المعلمين ، كثير منهم لم يعد أصلا للتدريس ، ولا تكفيه أبدا بضعة أسابيع للتأهيل ، فضلا عن شعوره بالقهر والغبن الاجتماعى والاقتصادى ، ويصبح مطلوبا من هذا المعلم أن يُنشئ أبناءنا على الديمقراطية والعزة والانتماء والولاء ، فضلا عن المعارف والمعلومات !

الكتاب المقرر :

في كل ما سوف نشير إليه من مقومات وخصائص وروح للجامعة ، سوف نلاحظ أنها جميعا تقوم على فلسفة بعينها ، ألا وهى إطلاق اللعنان للعقل كى ينمو وينشط ويفتحم ويبدع ويفكر ، على أساس أن مرحلة التعليم قبل الجامعى هى ، بمستوياتها الثلاث : الابتدائى والإعدادى ، والثانوى ، تركز على عملية استيعاب الموروث الثقافى والاجتماعى للبشرية عامة ، والإقليمى خاصة ، والوطنى بصفة أخص ، مما يكون فيه النهج التعليمى للقائم جانحا إلى الاستيعاب والتلقى ، أكثر منه منشئا ، أما الجامعة فهى -

كما هو مفروض - مرحلة الإنشاء والتطوير ، مما يقتضى الإبداع والابتكار .

وبفعل عوامل من داخل الجامعة ، ومما يأتي من التعليم قبل الجامعي ، إذا بفلسفة الثانية هي التي تغلب على الأولى ، على غير ما يجب أن يكون

أنكر في أول محاضرة تلقيتها في عام ١٩٥٥ بقسم الفلسفة وعلم النفس بأداب القاهرة ، كان الأستاذ هو منشئ علم النفس في مصر والعالم العربي ، الدكتور يوسف مراد ، ليدرس لنا (مدخل إلى علم النفس) ، فإذا بالرجل يكتب لنا على السبورة بوفقا لإمكانات ذلك الزمان ، الموضوعات الأساسية التي علينا أن ندرسها هذا للعام في هذا العلم ، وأتبع ذلك بقائمة من المراجع المختلفة ، العربي منها والأجنبي ، وكان من بينها كتاب له يعد " عمدة " في هذا العلم ، بعنوان (مبادئ علم النفس) ، لكنه لم يطلب منا أن نفرده بالاهتمام والدراسة ، وبالفعل هرعنا إلى مكتبة الجامعة نجتمع للمراجع المختلفة ، أو من الخارج ، شراء أو استعارة " لنغطي " موضوعات المقرر .

وهكذا تفتحت عقولنا على جهود مختلفة ، كان أستاذنا واحدا منها ولم يكن منفردا بها ، فرأينا زوليا رؤية متعددة وأساليب مختلفة وتفسيرات متنوعة ، فتم تأمين عقولنا من التتميط ، وتم إرساء حجر الأساس لعقول تفكر بأكثر من وجهة نظر .

كان الحال - وما يزال - في التعليم العام على غير ذلك ... فهناك كتاب مقرر ، وكأنه للكتاب المقدس ، لا تبديل لكلماته ، وكان وزارة للتربية تقول للجميع ، معلمين وطلابا وأهالي - أستغفر الله - إنا نزلنا للذكر وإنا له لحافظون !!

وكان هذا مبررا - في حدود - وفقا للمستوى المعرفى لطلاب ومعلمى للتعليم العام ، لكن أن يتبدل الحال ، فتساير الجامعة التعليم المدرسى ، بدلا من أن تمد يدها إليه لترفعه ، فهذا هو الكرب الكبير حقا !

لا نستطيع أن نزع أن التعليم العام قد أثر بذاته على التعليم الجامعى في هذا فأصبحت الجامعة تعرف ما سمي بالكتاب المقرر ، الذى اعترفت به للسلطة الجامعية ، فإذا بالمجلس الأعلى للجامعات يقنن المسألة ، ويحدد للمقرر الذى منته كذا ، يكون كتابه ذا كذا من الصفحات . . إلى هذه الدرجة التى لم تقع في جيبها كتب وزارة للتربية في مدارسها .

كانت عوامل مختلفة ، نشأت في قلب المجتمع الجامعى ، وبعضها أتى من سياقات مجتمعية متعددة ، كان أغلب الفئة الأولى منها عوامل تتعلق بالدخل المالى والبحث عن سبل رفعه لمواجهة الجمود الذى أصاب للمرتبات ، أمام الارتفاع المستمر في نفقات المعيشة ، مما أفرز كما مؤسفا من القيم والاتجاهات والملوكيات لا تشرف الحياة الجامعية بصورة من الصور . فضلا عن ذلك ، كان هناك هضم من قبل الناشرين لبعض حقوق المؤلفين ، وكذلك ، عدم مواكبة ما تضمه المكتبات الجامعية من أماكن ، وكتب للتزايد المذهل للطلاب ، وخاصة بالنسبة للكتاب الواحد ، مما يجعل إحالة الطلاب إلى مراجع بالمكتبة أمرا مستحيل التنفيذ ، حتى لو أراد كل من الأستاذ والطلاب ذلك .

وفضلا عن ذلك ، وخاصة في كليات التربية ، حيث يتعدد القائمون بالتدريس للمقرر الواحد وهو الأمر الذى يتوافر في معظم كليات الجامعة ، فنشأ صراع وتنازع بين أعضاء هيئة التدريس على مجموعات الطلاب ، فكان الحل هو أن يتم تأليف كتاب جماعى لتهدأ المناقشات والصراعات .

كان قسم أصول التربية بتربية عين شمس - ربما - صاحب أول تجربة على هذا الطريق عام ١٩٨١ ، في مقرر كان يسمى (المنخل إلى التربية) حيث أزع أنها سارت وفق أقرب السبل للنهج السوى الصحيح ،

من حيث التفكير المشترك في احتياجات الطلاب أولاً لتحديد الموضوعات ، التي تُقدّم ، والتي كان معظمها مبتكراً حقاً ، بمعايير ذلك الوقت ، ثم إذا كل موضوع وكأنه ينلدى كاتبه من أعضاء القسم ، ثم كانت عملية تحرير حقيقية ، حتى تكون المحصلة ذات روح واحدة .

كانت حصيلة ذلك أن أصبح هناك كتاب مقرر ، لا بد للطلاب أن يدرسوه ، لكنهم ، من ناحية أخرى يجدون أنفسهم إزاء نوافذ معرفية متعددة ، وأساليب متنوعة مورّوِي مختلفة ، ومن ثم تخف كثيراً سوءت فكرة الكتاب المقرر .

ومع الأسف الشديد ، لم تستمر التجربة ، لظروف مختلفة ، لا داعي للتوقف عندها الآن ، لكن ، ما حدث في الكثرة الغالبة من الكليات ، عبر العقود الثلاثة الماضية ، هو تحول للكتاب إلى مجرد " حافظه " تجمع بحوثاً ، سبق لأصحابها أن كتبوها للنشر في دورية علمية أو لمؤتمر ، سعياً نحو التقدم بها للترقية ، وربما منذ سنوات طويلة ، بغير توافق وتنسجام بينها ، وتباين في الأغراض التي من أجلها كُتبت هذا وذلك ، وبغير مناقشة جماعية ، ويكون ذلك هو " الكتاب المقرر " الذي لا بد أن يحصله لطلاب !

هنا نجد الطلاب المعلمين يتغنون على غداء لم يُعد أصلاً لهم ، بحيث يجدون في هذا بعضاً من السكريات - إذا صح التشبيه - وذلك بعضاً من البروتينات ، وثالثاً به شئ من الأملاح ، ورابعاً به قدر من كذا وكذا من عناصر الغذاء اللازم ، ومن ثم فقد تكون الوجبة من عنصر واحد فقط أو اثنين ، وبكميات لا تثمر ولا تغنى من جوع !!

نرى ، ماذا نتوقع أن تكون عليه للصحة الفكرية والثقافية للطلاب المعلمين ، الذين يكون من واجبهم بعد أن يتخرجوا أن يربوا ويعلموا مئات الألوف من أبناء هذه الأمة ؟

هنا نجد أن ركننا ضخماً من أركان الجامعة ، قد تحول إلى امتداد للتعليم المدرسي ، بدلاً من العكس ، تماماً مثلما ، نرى في العقود الأخيرة -

على المستوى المجتمعي ، تسيّد ظاهرة " تريفيف المدينة " ، بدلا مما يجب أن يكون من " تمدين الريف " ، ونصبح هنا كأننا أصبحنا أمام مرحلة أخرى من مراحل التعليم المدرسي ، مما يمكن تسميته بـ"مدرسة الجامعة" ، لا بمعنى مدة التعلم بالجامعة وإنما بمعنى الاقتراب الكبير للتعليم الجامعي من التعليم العام!

تعدد مصادر المعرفة :

ولم يكن معنى قيام التعليم قبل الجامعي على فكرة الكتاب المقرر ، أن يكون هو وحده مصدر المعرفة ، إذ يمكن للمعلم أن يرشد الطلاب إلى الاستعانة بمصادر متعددة أخرى ، تشرح وتضيف ، ما يدرسه بالكتاب .

سيبب لبعض قائلين أن هذا يستحيل حدوثه ، ولهؤلاء أقسم أنني عشت تجربة فعلية حية وأنا أطلب العلم في الصف الأول الثانوي عام ١٩٥٣ ، حيث أخذ مقرر جديد لأول مرة اسمه (للمجتمع المصري) ، ولم يكن قد ظهر له كتاب مقرر بعد ، فإذا بالمعلم يقسمنا لجانا ، كل منها تختص بجانب معين من جوانب الحياة في المنطقة التي كانت المدرسة بها ، في حي الفجالة والظاهر ، وكان من نصيبي لجنة تسمح نور للعلم والثقافة والفن والمكتبات ، على الطبيعة ، مع الاستعانة بما يتاح من مصادر أخرى ، وقمنا بكتابة تقرير عن الحالة الثقافية في هذا الحي ، وعرضناها على الزملاء بالفصل ، وهكذا كان الشأن بالنسبة لمجالات أخرى ، وتبادلنا التقارير ، بحيث توافرت لنا صورة متكاملة عن الحي ، فهل ما حدث عام ١٩٥٣ ، حيث لم تظهر التقنيات الحديثة ولا شبكات النت ، ولا حتى التصوير ، ولا البريد الإلكتروني ، يعجز عنه أبناء القرن الحادي والعشرين ؟

لحق أن مثل هذا أصبح تكرر حدوثه الآن ضربا من الخيال ، أيضا لظروف متعددة ، لا يتسع المقام لبيانها ، لعل أبرزها هو التحول الدرامي الكارثي لوظيفة الامتحانات ، فبعد أن كانت " وسيلة " ، الهدف منها معرفة

مدى ما وصل إليه للتعليم ، من حيث مناهجه وطرقه ، لدى الطالب ، أصبحت هي " الغاية " ، تطبع منظومة التعليم كلها ، وبكل عناصرها إلى جنود مجندة لخدمة هذه الوسيلة التي تحولت إلى هدف ، وبالتالي يصبح تعديد مصادر المعرفة مضيعة للوقت ، ويصبح بذل الجهد للبحث عنها تبديدا للنفقات ، ولو كان الهدف هو بناء عقلية متعددة في زوايا رؤياها ، وعقلية تتسم بالمرونة ، وعقلية تستهدف التجديد والتطوير ، لكان تعديد مصادر المعرفة هو الوسيلة الأنجع ، لكن لم يعد هذا هو الهدف ، وإنما بيت القصيد : كيف يحصل ابني وابنتي وابنك وابنتك على أعلى مجموع ممكن ؟

ألا ما أشقاه من مجتمع تهتز قائمة الأوليات فيه ، وألا بثسه من مجتمع ، يرنو ببصره كله إلى أن يتحدد مستقبل أجياله الجديدة ، وفقا لمعيار مقلس فكريا ، مزر تربويا !!

كذلك ما حدث من هجر للكتاب المدرسي " الرسمي " نفسه ، وللهرب إلى ما يسمى بالكتب الخارجية ، التي تلخص ، ولا توسع ، وتحول الموضوع إلى جملة نقاط ، من الصعب التعامل معها بمنطق الاستيعاب والفهم ، بل ضرورة الحفظ والاستظهار .

فضلا عن تزايد التكدس في الفصول ، واختفاء الشطر الأعظم من الألفية ، وما إلى هذا وذلك من ظروف وعوامل .

والطالب الذي يُربى وفقا لهذا النهج ، ثم يجئ إلى الجامعة ، التي تقوم على العكس منه ، يصبح تربة غير صالحة للتربية الجامعية ، لكن هذه التربية للجامعية إذا كانت قوية ، يمكن لها أن تعوض هذا النقص السابق ، بينما لو كانت على العكس من ذلك ، فإنها تخضع لما مَرَضَ به للتعليم العام .

الديمقراطية :

في عام ١٩٥١ ، برز على الأرض الإيرانية رئيس وزراء وطنى هو الدكتور محمد مصدق ، سعى إلى أن يحرر مصدر ثورة بلاده الأساسى من ربة قوى الهيمنة والاستغلال ، فكان أول من أمم للبتروى ، مما أثار ضجة عالمية بوأصبحت له شعبية واسعة في مصر ، ولما دعى إلى زيارتها ، قمنا كطلاب مدرسة ثانوية بمظاهرة لتحيته في مقر إقامته بفندق شبرد للقديم (مكان جراج الجمهورية الآن) ولى بى هذا الانفعال إلى أن أذهب في اليوم التالى إلى السبورة فى الفصل الذى كنت به ، وفى حصة التعبير ، للصف الأول الثانوى (قديم = ثنية إعدلى الآن) قبل أن يدخل مدرس اللغة العربية لأكتب على السبورة : لكتب فى أحد الموضوعين التالين ، وأترك رقم (١) خاليا للمدرس ، وعند رقم (٢) أكتب أنا طالبا كتابة موضوع عن زيارة للدكتور مصدق !

لم ينهرنى للمدرس ، ولا حولنى إلى الناظر ، ولا حقق معى بولا أى مظهر من مظاهر الرفض وعدم للرضا ، بل قابلنى للمدرس بابتسامة حانية قائلا " أمرك يا سى سعيد " بوكتبت أنا فى الموضوع وطلب منى أن أقرأه على زملائى بالفصل ، وقوبلت بعاصفة من للتصفيق بولم يمسنى ال ضرر من أحد ، بل وصفوتى بما أخجل أن أكرره هنا .

كان هذا فى المجال الوطنى ..

وفى المجال المذهبى ، كان صاحب للمدرسة مسيحيا ، حيث كانت للمدرسة أهلية بومع ذلك فقد أقام لنا مصلى واسعاً ، كنا نؤدى فيه الصلوات ، وكان مسموحاً لأحد زملائنا بأن يؤذن لإقامة الصلاة . ولما شعرنا أكثر من مرة أن مدرسا يتحدث فى للتاريخ الإسلامى بما أحسننا معه ببعلم للرضا ، ذهبنا إلى مدير للمدرسة المسمى ، فقام بنقل للمدرس إلى فصل آخر ، ليُدرس مادة أخرى ... هكذا أيضا كانت للديمقراطية الدينية ، دون أن يصحب هذا وذلك تشنج وعنف بوافتراءت من هنا أو هناك . ولست فى

حاجة إلى أن أعدد أمثلة عكسية عما تعيشه مدارسنا في حاضرها غير السعيد ، فكاننا على دراية بذلك .

وتربيتنا وتعليمنا وفقا لهذا النهج ، كرس في قلوبنا وعقولنا مفهوما سليما للممارسة الديمقراطية ، انتقل معنا بطبيعة الحال عندما انتقلنا إلى الجامعة ، فإذا بنا نشعر أننا شركاء في للوطن حقيقة لا شعرا ، وأننا ننتمي إلى مصر التي لم تكن هي أمي فقط بل أمي وأبي وابني وابنتي ، وكل ما يُكوّن الحياة من حولنا ، ومن هذه المشاعر كنا ننطلق في التعلم لا لأنه فقط ينقلنا إلى مستوى أرفع ، ولكن لأنه كذلك ينقل أمتنا إلى منازل عليا من الرقي المجتمعي.

نقول هذا بون أن أفكر أن مع هذه الأمثلة الإيجابية التي أوردها ، هناك أمثلة أخرى لم تسر على هذا النهج ، لكننا نأخذ بالتوجه العام ، فضلا عن أن الديمقراطية نفسها تفترض ، بحكم طبيعتها ، وقوع أخطاء والسماح بها ، على أساس أن هذه الأخطاء هي الثمن الذي ينبغي أن ندفعه كي نتعلم الديمقراطية الحقيقية ، والتي لا تقف عند حد للمجال السياسي ، وإنما هي منطلق حياة ، يتبدى في كل رجا من أرجاء الوطن ، والخوف من الوقوع في الخطأ يعني أن نظل صغارا في الممارسة والتفكير ، مهما كبرت أجسامنا ، وتقدمت أعمالنا .

التثقيف :

وهنا أيضا نقفز إلى ذاكرتي محاورات ومبارزات فكرية كانت تجري بيننا كطلاب مدرسة ثانوية فقد حدث جدل - مثلا - بيني وبين زميل آخر ، فهو كان يفضل قراءة جريدة المصرية التي كان كتابها عدد من الكتاب اليساريين الجدد الذين لمعوا بعد ذلك ، مثل يوسف إدريس ، وعبد الرحمن الشرفاوي ، وعبد الرحمن الخميسي ، وكانت أقوى جريدة يومية حتى عام ١٩٥٤ ، حيث أغلقتها ثورة يوليو مع الأسف الشديد ، وكنت أنا متحيزا

لأخبار اليوم بحيث كانت تعيش عصرها الذهبي ، كتابها توفيق الحكيم ،
والعقاد بوسلامة موسى ، وتوفيق دياب.. وكان ذلك أثناء فترة التعليم
الثانوي ، في أوائله .

كذلك جاعني زميل آخر بالمدرسة الثانوية ، سنة ١٩٥٣ ، ونحن في
الفسحة يخبرني أن هناك أدبيا جديدا اسمه نجيب محفوظ ، صدرت له
رواية رائعة باسم (زقاق المدق) ، ولما قلت أفنى لم أسمع به وبالتالي لم
أقرأها ، جاء الزميل لي بنسخة من الرواية، ملحا على قراءتها ، لكنني بعد
يومين أعدتها له ، حيث لم أتجاوز عشر صفحات حتى مللتها ، فقد كنا قد
تعوننا في القصص على وجود بطل وبطلة ، وغلبة الطابع الغرامي
والرومانسي ، فإذا بي أجد حشدا ضخما من الأبطال ، عجزت عن متابعة
تحركاتهم بأسمائهم ، فنصحتي زميلي أن أصبر وأتابع ، يحدث هذا ، فإذا
أكاد بي أجن بعد هذا بهذا الأديب ، أو أستمر له متابعا منذ عام ١٩٥٣ ،
بفضل زميلي آخر لي .

لم يكن هذا وذاك ، مما يدخل في مقرر ، ولا كنا سنمتحن فيه ، ولا
كان يعطلنا عن المذاكرة ، بالعكس ، كان يوسع من آفاقنا العقلية ، فإذا بنا
نتناول المقررات الدراسية دون خوف ولا حذر مشقة ، وينتقل هذا أيضا
معنا إلى الجامعة ، فيجد الأستاذ أمامه جمعا من الطلاب " المتقنين " ، لا
أستطيع أن أزعم أن الجميع كانوا هكذا ، ولكن أستطيع أن أزعم أنه كان
تيارا واسعا ملحوظا ، لا تخطئه عين ، ومن هنا سهل على أساتذة الجامعة أن
يبنوا على هذا التأسيس الثقافي العام ، حيث أثبتت دراسات متعددة أن
القاعدة الثقافية للمتعلم وللمعلم كلما ارتفعت ، يسر هذا للطرفين ، حسن
الشرح والقدرة على التبسيط ، وللنظرة الشبكية إلى المعارف والمعلومات
بوسعة الأفق التي تتيح استيعاب كل جديد من المعرفة ، والقدرة على حسن
التصرف في فهم أسئلة الامتحانات والإجابة عنها .

لكن هذا لختفى منذ عدة عقود ، وامتد ليتسرب إلى طلاب الجامعة
هوأكاد أمسك للقلم حتى لا يبوح بالكارثة الأكبر ألا وهي أن هناك عددا غير
قليل من أساتذة الجامعات ، أصبحوا هم كذلك لا يستطيعون الخروج قيد
أنملة عن المقرر الذى تخصصوا فيه هو قد لا يقرأون جريدة يومية ، فضلا
عن الأسبوعية ، أو غير هذا وذلك من مظاهر التقف .

النزعة النقدية :

قلما يمر عام إلا وأجئ لطلاب الدراسات العليا في أصول التربية ،
على مستوى الدبلوم الخاص أو الماجستير أو عندما كنت أدرس للدكتوراه
بسؤال يطلب منهم أن يتوجهوا بعين التحليل والنقد إلى ما تلقوه لدى من
محاضرات ، سواء من حيث المحتوى أو طريقة التعليم والمناقشة أو
للمعاملات ، فإذا بأقل الدرجات هي التي يحصلون عليها ، بينما يحصلون
على أعلى الدرجات عندما أوجه لهم سؤالا يتطلب منهم عرضا لقضية
درسوها بالشرح والتفسير ، ثم عندما ألتقى بهم أوجه إليهم عتابا : كيف
يكون هذا مستواهم عندما لا أتقيد في سؤال لى بالحفظ والاستظهار ، فيكون
ردهم ، عبر أجيال مختلفة ، في سنوات متعددة : كيف تطلب منا أن نقف
موقفا نقديا نتحدث فيه بصراحة وحرية ، ونحن قد تربينا عبر ما يقرب من
عشرين عاما على العكس من ذلك؟

هنا تكمن القضية ، فمسار التعليم العام ، يشكل الطلاب بحيث يكونون
متلقين ، سلبيين ، وكأنهم بالفعل صنابير ، كما عبر المفكر التربوى الشهير
"فريرى" ، لا يملكون إلا أن يردوا البضاعة التي أودعناهم إياها كما هي ،
بغير زيادة ولا نقصان !

فمناهج التعليم يجب أن يلتزم بنصها هوكتاب المدرسة لا بد أن يكون
مترجما تفصيليا لما في هذه المناهج ، ولا بد أن يلتزم المدرس بتقديمها أيضا
كما هي هوالطلاب عليهم أن يسترجعوها كما هي في الامتحانات . بل لو

حدث أن الوزارة أتت بسؤال يعتمد على التفكير والنقد ، ثور ثائرة للرأى العام ، ويتم تداول القضية عبر أجهزة الإعلام بوتبلغ السلطات للتعليمية ذروة النفاق الاجتماعى ، عندما يهرع أصحاب الشأن إلى التراجع وكأنهم ملتزمون في كل الأحوال بالاستجابة للرأى العام ، مع أن هذه قضية فنية ، لا يقرها إلا المتخصصون ، بينما هناك قضايا كثيرة ، ذات طابع مجتمعى ، يُتَح صوت للجماهير في تسجيل رأياها وموقفها ، لكن يظل ذو الشأن صاميين آذانهم عن الاستجابة ، وفقا لشعار أخرق يرى أن الاستجابة للرأى العام هو عملية " لى نراع " ، يجب أن يؤكد هؤلاء قوة شكيمتهم ، فلا يرضخون لها !!

وهكذا تجئ مثل هذه النوعية من الطلاب إلى الجامعة ، وكأنهم قد " بُرمجوا " على أن يكون كل منهم - مع الاعتذار في التشبيه - حنو النعل بالنعل ، بينما لا تكون التربية الجامعية جديرة باسمها إلا إذا قلمت على طرح تساؤلات تعكس نزعة نقدية : فلم كان هذا ولم يكن ذلك ؟ وهل هذا صحيح ؟ وما الرأى الآخر البديل ؟ وأى أسانيد يستند إليها للقائل بهذا أو ذلك ؟ وماذا يمكن لك أن تجئ به من براهين كى تفند هذا ؟

الشمول والتكامل :

فمن البدائل للتربوية التي يعرفها القاصى وللداني منذ سنوات طويلة أنه ، كما أن النمو الجسمى يسير وفق سنة الشمول والتكامل في التغيير ، عوفق نسب يتسق بعضها مع بعض ، فكذلك الشخصية ، لا مجال لتتميتها في جانب أو عدة جوانب ، مع ترك أخرى بغير تطوير ولا تغيير . ولعل أشهر ما نراه من قصور تربوى في نظم التعليم في دول العالم للنمى هو هذا التركيز الشهير على التنمية المعرفية ، عوفق أساليب وقواعد متحجرة ، جزئية ، مع الإهمال ، لذى يختلف عمقا واتساعا ودرجة ، من مجتمع إلى آخر .

وأيضاً لظروف متعددة وعوامل مختلفة ، تراجع الكثير من مجالات الأنشطة التي كانت أبرز سبيل لاستكمال تنمية شخصية الطلاب ، حيث للتربية الفنية للموسيقية والزراعية والرياضية ، إلى غير هذا وذاك من مجالات وميادين ، وأصبحت العملية التعليمية متمحورة حول ، مما أشرنا إليه عدة مرات ، حول الامتحانات التي تجيء في صورة أسئلة في المقررات الشهيرة من علوم رياضية ولغوية وطبيعية واجتماعية ، وحتى ، لو توافرت سبل أنشطة ومجالات في مدرسة ، فإنها لفترة قصيرة ، ثم تضعف تدريجياً ، إلى أن تختفي ، حيث ينظر إلى هذا بأنه مضيعة للوقت ، فالمهم هو التحصيل استعداداً للامتحانات التي تحدد كم يكون المجموع ؟ وبالتالي إلى أين يكون المصير ؟

وفترات ومرحل التعليم قبل الجامعي ، والتي تمتد إلى ما يقرب من إثني عشر عاماً ، هي فترة التكوين الحقيقي والتنشئة الراضخة ، فإذا مرت بغير إرساء قواعد للتنمية للشخصية في جوانبها الأخرى غير العقلية ، يكون التكوين مشوهاً ، تُظلم الجامعة كثيراً ، عندما يُطلب منها بعد ذلك أن تقوم باستكمال بناء لم ترسى له أساسات راضخة ، ولا أعدت له مواد بناء بنسبها المعيارية للمتعارف عليها ...

وفي كل هذا الذي قلنا ، وهناك بطبيعة الحال غيره مما لا يتسع المقام لنكره ، بدوناً في أكثر الأحوال ملقين للوم على التعليم العام ، وكيف يمد للجامعة بتكوينات هشة مشوهة ، يقف أمامها شبه عاجز عن استكمال البناء ولسان حاله يكرر المثل الشعبي للشهير : " إيش تعمل الماشطة في الوشّ للعكر " ؟!

وفي الحقيقة ، فإننا لم نهمل للطرف الآخر ، وهو الجامعة ، بالنسبة لما تقوم به لزاء للتعليم العام ، عندما نتاولنا ، وبصورة موجزة فرضتها ظروف الكتابة ، للقضية الخاصة بالدور الذي تقوم به كليات التربية بالنسبة لإعداد

المعلم وكذلك ما أصبحت الوزارة تقوم به من عدم التعويل على كليات التربية في اختيار المدرسين اللازمين للمدارس .

هنا يكمن ما يمكن تسميته " بكعب أخيل " الذي من خلاله يُصاب التعليم العام بسهام قاتلة ، تتطلق من داخل الجامعة تصيب طلاب المدارس ، بالتكوين المشوه .

من هنا فإن التساؤل الذي لا بد أن يقفز إلى الأذهان ، بعد سماع كل هذا الذي قلت ، ما للحل ؟ يمكن أن ينبهنا إلى هذه المقولة التي صرخنا بها منذ سنوات غير قليلة ، أن كليات التربية هي المشكلة ، وهي الحل ، كيف ؟
فالكثير مما يعانیه التعليم العام من مشكلات ، مصدرها الأساسي هو ما أصاب بنية المعلم من شروخ ، فهذه هي صورة كليات التربية باعتبارها المشكلة ، وبالتالي ، فإن إصلاح شأن المعلم ، من حيث التكوين ، إنما هو بيد كليات التربية ، وحتى نوفي هذه القضية حقها ، فهذا يحتاج إلى بحث خاص وحديث منفرد ، لكن يكفي أن ننبه إلى طوفان ، بدأ يقترب من كليات التربية ، حتى لنأسف أن نبث قلقا وخوفا في نهاية حديثنا ، على عكس النهايات العربية المعروفة ، في نهايات الأفلام والمسلسلات بظهور الحل الحاسم وكذلك ما يظهر في نهاية الاجتماعات من عناق وقبلات ، ذلك أننا في مقام علمي بالدرجة الأولى الذي ينبغي أن يكون على أعلى درجة من الصنق والصرلحة ، حتى لو تسببنا في ألم ومرارة ، فلعل هذا يغرس استنفارا بأن الموقف لم يعد يحتمل التقاعس والحلول الفردية والمكاسب الشخصية ، ولابد من بدء التحرك لإنقاذ كليات التربية مما أصبحت فيه يوما سوف تصير إليه ، بحيث يمكن أن تكون دعوانا ، ضمن دعوى هذه الفئة التي عناها المولى سبحانه وتعالى (دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) !

ثانياً-التعليم العالى الخاص*

لظروف تاريخية جغرافية ، امتدت بعمق للتاريخ المصرى ، منذ آلاف السنين ، مالت مصر إلى أن تكون مجتمعا " حكوميا " ، إذا صح هذا التعبير ، الذى قد يبدو واقعا فى أسر تناقض داخلى ، فالاعتماد على الرى النهري ، حيث كان نهر النيل هو مصدر الحياة الوحيد لكل المصريين ، لقتضى مركززة الإدارة السياسية لكل مصر ، بحيث تصبح البلاد كلها فى سلطة واحدة ، مما ألقى بظله على تضخم تدريجى فى سلطة الدولة وهيمتها ، وتضاؤل فرص ظهور ما أصبح معروفا فيما بعد بالمجتمع الأهلى ، وظهر هذا واضحا طوال العصور القديمة ، وخاصة فى العهود الفرعونية .

وتجلى هذا فى وجود بعض الأمثال الشعبية المعبرة عن نظرة تقديسية للسلطة ، وشوق جارف للتقرب منها ، وكذلك الخوف منها ، فنقول : يا بخت من كان للنقيب خاله " ، و " اللى يبص فوق يتعب " ، و " المية ما تجريش فى العالى " ، و " اللى له ضهر ما ينضربش على بطنه " ، و " العين ما تعلقش على للحاجب " ... إلى غير هذا وذلك من أمثال مشابهة تسير فى الاتجاه نفسه .

هنا كان من الطبيعى ، بالتبعية ألا يعرف التعليم على وجه العموم نشاطا أهليا ، وخاصة على المستوى العالى ، فنقوم به الدولة أو فى رحاب المؤسسة الدينية بحكم تماهياها مع الدولة فى تلك العصور .

لكن الأمر لختلف عندما دخلت مصر فى رحاب الإسلام ، فالذين أقلموا للحكم الإسلامى فى عهوده الأولى هم عرب شبه الجزيرة التى لم تكن قد عرفت من قبل للدولة الموحدة المركزية ، بحكم الطبيعة الجغرافية

* دراسة أعدت لإتقانها لأمم جمع من أعضاء نوادى هيئات للتدريس فى الجامعات المصرية ، بىنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر فى صيف عام ٢٠٠٩

واعتماد المناطق المختلفة على الرى للمطرى ،والذى هو بطبيعته مفرق بين لرجاء مختلفة ، فإذا بالحكم الجديد ينحو نحو اللامركزية فى كثير من اللجوانب ،وإذا بالتعليم يغدو شأننا أهليا لا تسعى الدولة إلى الهمينة عليه ،وإذا حدث أن قام أحد رجال السلطة للسياسية بإنشاء مؤسسة تعليمية ،كان يقوم ذلك بصفته الفردية لا باسم للدولة ، كما رأينا فى المدرسة النظامية ، وللمدرسة المستنصرية فى العراق فى العصر العباسى .

ولما كان التعليم العالى قد تمركز بصفة خاصة فى المساجد والمساجد هى بيوت الله ، كان من الممكن أن يكون المنشئ والمنفق فرد ، لكن حق الانتفاع كان يعم جماهير المسلمين، حيث لم يكن من المتصور أبدا أن يدفع أحد أجر تعلمه فى بيوت الله، وقد تمثل هذا أول ما تمثل فى بيت الله الحرام بمكة المكرمة ، وبمسجد رسول الله بالمدينة المنورة .وعرف التعليم العالى طريقه إلى المساجد الكبرى فى أنحاء ثنى بالعالم الإسلامى ، مثل المسجد الأموى بدمشق ،والأزهر بمصر ، والقيروان والزيتونة والقرويين ببلاد المغرب .

وابتكر المسلمون نظاما فريدا حل بمقتضاه معضلة التمويل بالنسبة لهذا المستوى من التعليم ، فعدد من الموسرين وعوا الحث المستمر فى نصوص القرآن الكريم وللسنة النبوية على التعلم والتعليم اتساقا مع الأمر الربانى الأول " إقرأ " بوبالتالى فإن التعلم والتعليم هو مما يعد فى قلب الأمر بالمعروف ، وأن الجهل والسكوت عليه من المنكر المأمور بالنهاى عنه ، فكان أن أوقفوا جانبا من ثرواتهم لإنشاء مؤسسات تعليمية والإنفاق عليها ، بحيث لا يتكلف طالب العلم درهما ولحدا ، بل على العكس من ذلك ، كان يتلقى معونة بويقيم ويأكل ويشرب ويتعلم ويلبس من موارد ما أوقف على المؤسسة التعليمية ، وبذلك ، لم تتحمل الدولة عبنا ماليا ، ولا الأفراد .

واستمر هذا الأمر قرونا عدة ..للتعليم العالى ، حيث مثله فى مصر الأزهر ، تعليم أهلى ، ومع ذلك لا يكلف طلابه مصروفات ، باعتبار

التعليم مشروعا استثماريا بمعنى أخرى ، سيتلقى المنفق عليه ربحه وأجره من الله عز وجل يوم الحساب ، ويعتبر الإنفاق على التعليم صورة من صور الصدقة الجارية وفقا لما أشار إليه صلى الله عليه وسلم من أن ابن آدم إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث ، كان منها " صدقة جارية " ، وإذ يكون منها أيضا " ولد صالح يدعو له " ، فإن أحد أوجه صلاح الأولاد ، أن ينالوا حظهم من التربية والتعليم.

ثم حدث تحول تاريخي كبير مع ظهور الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي بدءا من عام ١٨٠٥ ، حيث عادت الدولة المركزية بقوة ، وتسود سياسة الاحتكار ، ويقوم الدولة بنفسها بإنشاء أول صورة من صور التعليم العالي تمثلت فيما سمي في ذلك الوقت بالمدارس الخصوصية مثل الطب والمحاسبة والحربية والهندسة وغيرها ، حيث كان الإنفاق حكوميا تماما ، لكن الطلاب تلقوا هذا المستوى من التعليم مجانا .

واستمر الأزهر مؤسسة غير حكومية تمارس دورها في تقديم الخدمة التعليمية مجانا لعموم الطلاب ، إلى أن بدأت الصفة الأهلية تتوارى شيئا فشيئا بدءا من عهد محمد علي بضم تدريجي لأوقاف الأزهر إلى خزانة الدولة ، وبالتالي يصبح مؤسسة تعليمية حكومية ، فضلا عن حرص الدولة على أن تضع هذه المؤسسة الدينية الكبرى تحت مظلتها لتأكيد السيادة والهيمنة والتوجيه ، وبذلك توارت هذه الصورة من التعليم الأهلي .

وعندما عاود الجهد الأهلي الظهور متمثلا في مشروع إنشاء الجامعة الأهلية المصرية عام ١٩٠٨ ، كان من أسسه أن لا يستهدف الربح ، وأن يقوم على التبرع ، لكنه تعثر في أخريات العقد الثاني من القرن العشرين ، حيث بدأت الجهود التطوعية تتراخي ، وبدأ الإقبال على الجامعة يقل ، نظرا لما قامت عليه من فلسفة تعليمية ، كان لها شأنها من قبل ، لكنها كانت قد بدأت تتوارى مع الاندماج التدريجي في حركة التحديث . فلقد أعلن منشئو الجامعة أنها تقوم على مبدأ العلم للعلم ، بل وأبدوا امتعاضهم

من فكرة أن تعد الجامعة قوى للعمل فى السوق الاجتماعى ، لكن الطلاب بدعوا ينصرفون عنها تدريجيا أمام مطالب الحياة ،ودخول فئات جديدة من أوساط الناس ، الذين لم يملكوا دخلا خارجيا يعينهم على هذه المطالب . من هنا فقد تفاوض مسئولو الجامعة مع المعنيين حتى قبلت الدولة ضمها إليها واعتبارها جامعة حكومية ، تنفق عليها الدولة وتنتقى مصروفات من طلابها .

لكن عام ١٩١٩ شهد حادثا تعليميا فريدا فى تلك الوقت ، ألا وهو بدء ظهور أول مؤسسة تعليمية عالية خاصة ألا وهى للجامعة الأمريكية ،ويرى البعض أن قبول الحكومة المصرية تولى أمر للجامعة المصرية ، كان بضغط من مسئولى الاحتلال البريطانى فى تلك الوقت لما رأوا أن الأمريكان قد بدعوا يضعون أقدامهم الأولى على الأرض المصرية بإنشاء الجامعة الأمريكية موالتي نشأت تحت ظلال إرسالية دينية ، لكن الرعاية الأمريكية الرسمية كانت واضحة ، خاصة وأن الجهد الأمريكى ، ظهر فى بلدان عربية أخرى ، أشهرها الجامعة الأمريكية ببيروت .

وكان الجهد الأمريكى من حيث العمل أولا فى مجال التعليم ، وإرجاء العمل السياسى الدولى ، غاية فى الذكاء ، إذ اعتبر هذا بمثابة تمهيد الأرض موزرع وتتمثئة الأعوان والأنصار وللمنتفعين الذين يسهلون ، فيما بعد للسيطرة الأمريكية ، ربما بغير حاجة ملحة للعسكر والأسلحة المادية المعروفة.

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حرصت حرصا شديدا على ألا تسمح بالترويج للتعليم العالى الخاص وإن لم يمنع هذا من استمرار بعض معاهده التى وصل عددها على وجه التقريب إلى تسع معاهد ، معظمها معاهد خدمة اجتماعية فى بداية الأمر ، ثم وصل عددها إلى ٣٩ معهدا عام ١٩٦٢ .

ومع هذا التزايد الملحوظ في عدد المعاهد العالية الخاصة ، صدر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة محتويا على نقاط هامة :

فقد حددت المادة (١) المقصود بهذه المعاهد : " يعتبر معهدا عاليا خلاصا في تطبيق أحكام هذا القانون كل منشأة تعليمية غير حكومية أيا كانت تسميتها أو جنسيتها ، يلتحق بها للطلبة من الحاصلين على شهادة إتمام للدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية للفنية أو ما يعادلها ، وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين " .

وأجاز القانون إنشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التي يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالي .

ولم يعتبر القانون معهدا عاليا خاصا :

- المركز والمعاهد الثقافية التي تنشئها الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية في الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمعاهدات ثقافية .
- المعاهد الخاصة التي يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين في هيئات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

وأكدت المادة (٣) على خضوع المعاهد العالية الخاصة لإشراف وزارة التعليم العالي ، وحققها في التفتيش على هذه المعاهد في الحدود والقيود الواردة في القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

أما من يحق له طلب الترخيص بإنشاء معهد عال خاص ، فهو ما حددته المادة رقم (٥) : " أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة (الإسم الذي حل محل اسم مصر منذ للوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ بولستمر حتى عام ١٩٧١ ليتغير على يدى للسادات ويعود اسم

مصر مرة أخرى) أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .
ولا يجوز إنشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو إنشاء معهد عال خاص " .
ومنذ أواخر السبعينيات وأواسط الثمانينيات ، أطلقت بعض الدعوات
على استحياء شديد تدعو إلى إنشاء ما سمي بالجامعة الأهلية ، وكانت تلك
دعوة حق يراد بها باطل ، فقد كانت التسمية " بالأهلية " توحى بالوطنية
موكنا من الحريصين في كتاباتنا المتعددة ، وما دُعينا إليه من نوات مختلفة
، على ضرورة تسمية الأشياء بما هي عليه حقيقة ، فالجامعة الأهلية
مشروع وطني يتم عن طريق جهد مجموعة متطوعة لا تستهدف الربح ،
بينما كان المراد في واقع الأمر ، هو جامعة خاصة يمتلكها رأس مال خاص
تستهدف الربح . وكان من أبرز المحركين من وراء الستار لفكرة الجامعة
للخاصة ، الراحل المهندس عثمان أحمد عثمان ، منشئ الشركة العملاقة
المعروفة : المقاولون العرب ، في العهد السادتي ، في أواسط السبعينيات .
كانت الدعوة تقابل بمعارضة شديدة ، فتوارى زما لتعاود الظهور
مرة أخرى ، حيث تكون المعارضة قد خفت بعض الشيء ، بل إن مجلة
(الطليعة) التي كانت تصدر عن الأهرام ، والتي كانت معروفة بتوجهها
للماركسي خصصت صفحات أحد أعدادها للتتيد بهذه الدعوة ، ووصلت
للمعارضة إلى مستويات عليا في القيادة السياسية إلى الدرجة التي حملت
رئيس مجلس الشعب الراحل الدكتور رفعت المحجوب أن يتوعد بوقوفه
ضد الفكرة ، حتى لقد قال " على جنتي " !

ويبدو أن مقتل الرجل وذهاب " جنته " إلى حيث أراد للقر ، كان إيذانا
بيدء اتخاذ خطوات تشريعية وعملية فعلية لبدء ظهور الجامعات الخاصة .
والذي قد لا يعرفه كثيرون أن للدعوة إلى " جامعة أهلية " بدأت في
عهد الثورة ، بل وعلى صفحات جريدة المساء التي كانت حاملة الراية
للماركسية بقيادة خالد محيي الدين ، وكان ذلك عام ١٩٥٨ ، ولا بد أن هذا قد
يفاجئ البعض بمسبق لنا أن أثبتناه في كتابنا (التعليم في ظلا ثورة يوليو) .

أطلق "الدعوة أولا" عماد الدين عبد الحميد" (١٩٥٨/٩/٨) حيث أشار فيها إلى آخرين كبار يحبون ذلك وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد الذى اقترح إنشاء مثل هذه الجامعة تفتح أبوابها للراغبين فى التعليم الجامعى ، بمناسبة ما دار فى هذه الفترة من مناقشات حول إمكانية الجامعات الحكومية فى قبول الطلاب ، ومشكلة ثلاثين ألف طالب حاصلين على الثانوية العامة لم يجدوا لهم أماكن فى جامعاتنا المصرية .

وقد علق الدكتور محمد كامل مرسى مدير جامعة القاهرة فى ذلك الوقت ، فكان تحفظه يتعلق بصعوبة تدبير الأساتذة اللازمين لها . واستحالة إتمام بحث موضوعها قبل موعد الدراسة ، وهو الأمر الذى أيده عماد الدين عبد الحميد ، مضيفا أن للقضية لا تتعلق بهذا العام فقط ولكن بأعوام قائمة سيكرر فيها وجود ألوف من الطلاب لا يجدون لهم مكانا فى الجامعات الحكومية .

أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، فقد نكر بأن الجامعة المصرية نفسها قامت بعدد محدود من الأساتذة ثم استكملت المطلوب بالتدريج ، وعلى مر الأعوام . فضلا عن ذلك نبه إلى أن فى وظائف الدولة وخارجها عدد كبير من المؤهلين لشغل وظائف التدريس فى الجامعات . وإذا كان البعض قد أشفق من مصير هؤلاء بعد التخرج حيث قد لا يستوعبهم سوق العمل ، فالمشكلة هى قبل التحاقهم بالجامعة ، بل هى أسوأ لأنهم فى هذه الحالة غير مزودين بقدر كاف من التعليم يساعدهم على مواجهة الحياة .

وفى عدد ١٩٥٨/٩/١١ سارع الدكتور حسين كمال الدين بالمشاركة مشيرا إلى كاتب كبير آخر ألقى بدلوه فى القضية وهو "إحسان عبد الفتوس" حيث نشر فى مجلة روز اليوسف (لم يحدد تاريخ العدد) أنه لو تكونت فى مصر شركة رأسمالها مليون جنيه واحد لاستطاعت أن تنشئ جامعة كبيرة حديثة ، مزودة بأفضل الأساتذة وأفضل المعدات، وتستوعب

عددا كبيرا من الطلبة ، ولكانت خطوة كبيرة لإنشاء جامعة أهلية ثانية
وجامعة ثالثة .

وقامت معارضة حسين كمال الدين لفكرة هذه الجامعة على أساس أن
الذين سينشئونها سوف يسعون إلى الربح ، مستشهدا بقول إحصان نفسه :
" إن التبرعات الخيرية والاعتماد على أريحية وكرم فاعلى للخير ، لا يمكن
أن تكون أساسا لميامة ثابتة ، وسيكون الالتحاق بهذه الجامعات بمصروفات
طبعاً حتى تضمن الشركة استمرارها فى تأدية رسالتها إن لم تطمع فى
الربح " ، وإذا كان طالب كلية العلوم مثلا يتكلف فى ذلك الوقت ١٥٠ جنيها
سنويا ، وللهندسة ١٠٠ جنيها ، والآداب ٤٠ ، والحقوق ٢٥ ، فعنى ذلك
أن المصروفات التى سوف يطالب بها الطالب لا بد أن تكون لكثير من ذلك
حتى يضمن المنشئون ربحا ، أى أن مصروفات الطالب فى الكليات العملية
سوف تصل إلى ٢٠٠ جنيها ، والنظرية حوالى ٥٠ جنيها سنويا ، بينما هى
فى الجامعات الرسمية ٢٠ (فى ذلك الوقت طبعاً حيث لم تطبق مجانية
التعليم العالى إلا عام ١٩٦٢) جنيها ، فمن الذى سيلحق بهذه الجامعة
المقترحة ؟ هم فقط أبناء الأغنياء ، فكأن الجامعة ستحل فقط مشكلة هؤلاء ،
أما أبناء الفقراء فهم وحدهم الذين سيستمرون فى مواجهة المشكلة !

وهنا عاود عماد الدين عبد الحميد توضيح رأيه (١٥/٩/١٩٥٨)
برفضه أن يقصد بالجامعة الأهلية مشروعاً تجارياً خاصاً ، ويركز على
شرح معنى الأهلية : " نحن ندعو إلى جامعة لا يحدد سعر العظم فيها سوق
العرض والطلب لحساب صندوق أصحاب المال ، وإلى جامعة تتعادل بينها
وبين الجامعات القائمة جميع الفرص أمام جميع الطلاب ، ومعنى آخر
ندعو إلى إنشاء جامعة تستمد وصفها الأهلى من مال الجماهير لا من
خزانة الدولة ، وتستمد نظمها ولاحتها من حكم القانون الذى يفرض عليها
ما يفرضه على سائر الجامعات من المناهج والمصروفات ... " .

ودعا للكاتب إلى التفكير في مصادر متعددة لتكوين رأسمال الجامعة المقترحة ، فما دلمت ستخرج مهندسين للمصانع والشركات ، وأطباء ، ومحاسبين ...وهكذا فلا بد أن تساهم تلك المصانع والشركات فى التمويل ، كما اقترح : أسبوع للتبرعات للجامعة - طابع بريد لجامعة الشعب - قرش على تنكرة للسينما - مرتب يوم من أجل الطلبة ..وهكذا .

وفى مقال تال ، عاود حسين كمال الدين (١٩٥٨/٩/١٩) معارضته مفندا فكرة للتبرعات ومدى قدرتها على تشكيل موارد ثابتة وافرة لتمويل الجامعة .

.....

ومن خلال هذه الإطلالة على الخبرة المصرية فى مجال التعليم العالى الخاص ، ووفقا لتوجهات التجربة السارية ، فنحن نسجل الملاحظات التالية:

إذا كان ظهور تعليم عالى خاص من شأنه - كما هو مفروض - أن يساعد على اشتعال المنافسة ، وأن المنافسة مفروض أن تعين على مزيد من الجودة ، لكن هذا إذا كان يحدث بين الجامعات الخاصة نفسها ، لكنه لا يحدث بين للقطاع الخاص والقطاع الحكومى ، بحيث تعوض الدولة طالبى للتعليم الرسمى فتزويد من مستوى الخدمة التعليمية ، وتوسع من رقعة التعليم للجامعى ، ذلك أن الحادث هو العكس ، فكما حدث لكثير من مؤسسات للقطاع العام ، من حيث تركها للإهمال والفساد وعدم الإحلال والتجديد ، بحيث أصبحت تخسر خسائر كبيرة ، مما قدم مبررا للبيع ، فهذا يحدث الآن فى الجامعات المصرية ، من ناحية البطء الشديد الذى يكاد لا يرى من حيث للتوسع فى رقعة انتشار وتزايد الجامعات الحكومية وتزايد قاعاتها والقائم منها ، وتحديثه وتجديده ،وبذلك تظهر المبررات التى يستندون إليها والادعاء بأن للجهد للحكومى قاصر ، والجامعات متقلة بالأعباء ، ولن ينقذنا من هذا إلا للتوسع فى دائرة التعليم الخاص .

وإذا كان عدد الجامعات قد تزايد ، فهو تزايد شكلي ، فكل ما هنالك أن فروع الجامعات قد استقلت ليصبح كل منها جامعة مستقلة ، لكن ، لو نظرنا إلى المعيار العالمي في انتشار الجامعات ، حيث قد اتفق على أن المفروض أن يكون لكل مليون نسمة جامعة ، وبالنظر إلى الظروف المصرية ، فغاية ما يمكن الطموح إليه أن يكون لكل مليونين من السكان جامعة ، أي من المفروض أن يكون لدينا أربعين جامعة !

بل إن سياسة الدولة تتجه إلى التقليل من أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية ، ونسوق هنا مثالين :

فبالنسبة لكليات التربية هناك تراجع كبير في أعداد المقبولين ، هذا في الوقت الذي تعاني فيه وزارة التربية من نقص شديد في أعداد المدرسين ، فتضطر إلى الإعلان أحيانا للتعاقد مع كثيرين أحيانا أخرى ، ثم تهئ لهم برامج تدريب ، تتكلف مئات الألوف من الجنيهات ، بينما كليات التربية قد أعدت آلاف من المعلمين لمدة أربع سنوات ، وهذه صورة من صور السفه العجيب حقا ، فضلا عن أن أسلوب التعاقد ينطوي على شروط تقوم على الإذعان وافتقاد الكثير من الحقوق ، وللتنى المخزى للرواتب وهذا من شأنه أن يخفض من الحافز للالتحاق بهذه النوعية من الكليات وبالتالي يفتح بابا للإقبال على التعليم الخاص .

والأمر نفسه يتكرر بالنسبة لكليات الطب ، حيث يسود زعم بأن هناك فائضا في عدد الأطباء ، وإن صدق هذا فهو ربما يصدق على العاصمة والمراكز الحضرية ، بينما هناك مناطق يصعب حصرها من البلاد لا تعرف شيئا عن الخدمة الطبية . وهناك من يرى أن الخدمة الطبية ، مثلها مثل بعض المرافق التي نحن بحاجة إلى قيامها طوال أربع وعشرين ساعة ، وفقا لنظام المناوبات ، مما يبين أننا بحاجة إلى أضعاف الأعداد القائمة ، لكن ، مرة أخرى ، هي فرية تتيح للفرصة لمزيد من الازدهار لكليات الطب الخاصة .

بل يمكن القول إن التعليم الحكومي لتعالى المجانى نفسه ، لم يعد مجانيا بمعنى الكلمة ،ويكفى النظر إلى الدراسات العليا حيث فسرت مجانية التعليم الجامعى بأنها تقتصر فقط على تعليم المرحلة الأولى ، أما العليا فوصفت بالعمل الترفى الزائد الذى لابد أن يدفع لتمقبل عليه ، إن لم يكن المئات ، فهى آلاف ، على الرغم من أن مستوى اتمعرفة يتزايد يوما بعد يوم حتى لقد أصبح مستوى تعليم المرحلة الجامعية الأولى اليوم غير كاف لكى يكون الإنسان جيد التعليم فى عصر يتمم بوصفه بأنه عصر المعرفة .

وإذا كانت الدولة لا تدخل فى تنافس مع القطاع الخاص من حيث مستوى الخدمة لتعليمية ،والانثمار ، فإنها مع الأسف الشديد تتنافس القطاع الخاص من حيث قيامها بتقديم صور ونظم من التعليم الجامعى بمصروفات تتدرج من عدة مئات من الجنيهات إلى عدة آلاف ،ولعل من أشهر هذا ما عرف باسم التعليم الجامعى بلغة أجنبية ، ثم الانتساب الموجه ،وكذلك التعليم المفتوح ، وأيضاً البرامج الخاصة التى توصف بأنها متميزة والنسى تبلغ مصروفات للطلاب فيها ما قد يزيد عن عشرة آلاف جنيهه .

إن هذا فى حد ذاته ، يثير علامات ريبة : فإذا كان ولايد من مثل هذه البرامج والنظم ، فليتسأ لها أملكنتها ،وليعد لها أعضاء هيئة تدريسيها ، لكنها جميعا تقوم على أرض مملوكة ملكية عامة ، خصصت لتقديم خدمة تعليمية مجانية ، واقتطاع مساحات تتزايد تدريجيا لصورة من التعليم الخاص الذى تقدمه الدولة ، يعنى اقتطاعا مستمرا مما خصص لتعليم عموم الناس بالمجان . فضلا عن ذلك ، فإن الاعتماد أيضا على أعضاء هيئة التدريس للقائمين بالعمل فى الجامعات الرسمية ، تشجيع على بعض التراخى فى العمل الرسمى ، حتى ليصبح القول لدى البعض ، بأن هذه محاضرة مما هو " بيلاش " ، وتلك محاضرة مما هو " بقرش " ، وهذا يعكس أن الجهد يكون مضاعفا فى الثانية ، وغير ذلك فى الأولى ، فضلا عما يثيره من تدافع من

البعض ليحظى بما هو " بقرش " ، وسوف يحقد بعض آخر ممن لا تسعفه الظروف بمثل ذلك !!

إن هذا ليثير أماننا مسألة معنى لتعليم الخاص ؟

فإذا كان الشائع أنه هو التعليم المملوك لأفراد مستهدفا الربح ، فكيف تنخل للدولة هنا في المنافسة وهي للوكالة المفروضة عن جموع المصريين ، وهم يمولونها بعشرات المليارات من الضرائب وللرسوم ، منتظرين أن يعود عليهم هذا بخدمات تبدو شكلا أنها مجانية ، لكنها مدفوعة مسبقا في هذه الأموال الطائلة التي يتم تحصيلها من عشرات الملايين من أبناء المصريين.

ومن المحزن حقا أن يتوالى التزايد في مساحة القطاع التعليمى العالى الخاص ، وينقلص التعليم الحكومى المجانى ، فى شعب يعيش ما لا يقل عن عشرين مليوناً منه يعتبرون تحت خط الفقر ، وعشرون مليوناً آخرين عند خط الفقر ، مما يعنى أن يحظى بالخدمة الجامعية المتميزة أبناء الأغنياء . بل أصبح لا مفر أمام جموع غير قليلة من المصريين أن يقتطعوا مما يأكلون ويشربون ويلبسون ويمسكون ويصحون، ما يعينهم على تحمل مصروفات الجامعة الخاصة التى يجدون ألا مفر لهم من إلحاق أحد أبنائهم بها ، مع هذا التوالى فى الارتفاع المخيف لمجموع درجات الثانوية العامة ، وبالتالي عجز كثيرين عن الالتحاق باللتخصص الذى يأملون !

وتأبى وزارة التعليم العالى إلا أن تزيد الطين بلة ، فتخرج علينا فى العام ٢٠٠٩ ، لتعلن عن فتح باب القبول فى التعليم المفتوح على مصراعيه مما دام للطلاب سوف يدفع التكلفة ، حتى ولو كان بمجموع ٥٠% بما يعنى أن تتجاور فى الكلية للوحدة فنتان ، فئة من الذين بذلوا جهدا علميا وماليا وجسديا حتى حصلوا على مجموع عال يبيح لهم للتعلم مجانيا بوفئة أخرى على العكس من ذلك ، لكنها تملك المال الذى يتيح لهم الالتحاق بجامعة رسمية مما دلموا يملكون المال ، فكأن الدولة هنا دخلت منافسا للجامعات

للخاصة ، لا بتوسيع دائرة الفرص لمن لا يملكون ، ولكن العكس : توسيع دائرة الفرص لمن يملكون ، وسوف يكون ذلك بالضرورة على حساب الفقراء ، ما دام هذا سوف يتم ، كالعادة ، على نفس الأرض والمباني للمملوكة ملكية عامة ، ويقوم بالتدريس نفس الأساتذة الذين هم موظفون في الدولة !!

وعلى سبيل المثال ، فكما نشرت صحيفة الشروق في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/١٢٨ ، فإن مدير التعليم المفتوح بجامعة عين شمس صرح بأن الذين تقدموا للتعليم المفتوح بالجامعة وصل عددهم إلى ٢١٨٢ طالبا ، منهم ٥٣ % تتراوح مجاميعهم ما بين ٥٠ و ٥٩ % ، ونسبة ٤٣ % من الطلاب تتراوح مجاميعهم ما بين ٦٠ ، و ٦٩ % ، أما الطلاب الذين تفوق مجاميعهم ٨٠ % فقد بلغت ١ % فقط من إجمالي الطلاب ، وتستقبل الجامعة ١٤٠ طالبا يوميا .

هل ستقيم الجامعة مكاتب وأجهزة وتعين أعضاء هيئة تدريس خاصة لكل هذه الأعداد ؟ كلا ، وإنما ستفق عليهم من المال العام القائم ، ولا بد أن يعنى هذا بالضرورة اقتطاعا صارخا من حساب تعليم أولاد للجارية ! والشئ نفسه بالنسبة لما أعلن عنه أيضا وزير التعليم للعالي من إنشاء جامعة تكنولوجية ، إذ تتعدد الأسماء ، والأسلوب واحد ، وهو توسيع رقعة للتعليم الخاص ، حتى ولو كان ذلك على يد الدولة نفسها هودائما يصرح للمسئول بأن هذا سوف يتم في العام الدراسي التالي ، أى بعد شهر واحد ، لنتساءل : متى وكيف تمت التجهيز لمثل هذه النظم والمؤسسات ؟

ثم تبلغ المأساة ذروتها بما نشرته كثير من الصحف (للفجر ، والوفد ، والدستور ، والأسبوع) في يوم السبت ٢٠٠٩/٨/١٥ عن مشاركة رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف في مشروع إنشاء جامعة خاصة ، حيث كانت قد تكونت ، منذ خمس سنوات جمعية باسم (المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي) ، معظم مؤسسيها من الكبار ، وأولهم للدكتور أحمد

نظيف عموفا لرواية جريدة الفجر فى هذا اليوم المشار إليه قلم وزير الاتصالات الدكتور أحمد نظيف لرقم واحد فى الجمعية الدكتور أحمد نظيف الأرض والمنشآت المطلوبة لإنشاء للجامعة التى اختير لها اسم " جامعة النيل" .

وقد وافق رئيس مجلس الوزراء على تخصيص أرض للجامعة فى مدينة الشيخ زايد بوأصدر وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة قرار تخصيص غرب القاهرة بإجمالى ١٢٧ فدانا (نصف مليون متر مربع بسعر المتر ألفى جنيه) بوجرى التنسيق بين وزارتى التخطيط والمالية لبدء إجراءات سدأ أقساط الأرض خصما من الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات بمقابل عدد من المنح للدراسية لصالح الوزارة ، ووصل المبلغ المنفوع للأرض وحدها مليارا و ١٦٠ مليون جنيه بخلاف مثل هذا المبلغ للمنشآت والمعدات وباقى الأجهزة العلمية والتعليمية ،تماما مثلما خصصت أرض (مدينتى) لمجموعة طلعت مصطفى ، التى تضم آلاف الأمتار ، مجاناً فى نظير تخصيص ٧% من المساكن للحكومة ! .

وتساعت للجرية " ما الذى أدخل وزارة حكومية فى جمعية أهلية كل ما بينهما أن للوزير هنا مؤسس هناك ؟!"

وفى ١٨ يناير عام ٢٠٠٦ نجح الدكتور أحمد نظيف بسهولة بوقد أصبح رئيسا للوزراء فى الحصول على موافقة من مجلس الوزراء بإنشاء الجامعة . لقد حصل على الموافقة من نفسه لنفسه !

وفى يوم ١٥ يوليو من تلك السنة صدر لقرار للجمهورى رقم ٢٥٥ لنفس السنة بإنشاء للجامعة ، وبعد ٣ سنوات تقريبا نجح الدكتور أحمد نظيف وهو على قمة مجلس الوزراء فى خروج التشريع رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بإعادة تنظيم الجامعات وأصبحت الجمعية الأهلية التى على رأسها أحمد نظيف تمتلك جامعة النيل والأرض والمباني التى عليها والتى دفعت للحكومة ثمنها بالمليارات من أموال وزارة الاتصالات .

وبدأت الجامعة فى الإعلان عن قبول الطلاب فى كلية الهندسة والحاسب الآلى بمصروفات لا تقل عن ٦٦ ألف جنيه موكلية للتجارة وإدارة الأعمال بمصروفات تصل إلى ٥٧ ألف جنيه ، بدون ثمن الكتب والتكاليف الجانبية الأخرى ، وتتجاوز هذه المصاريف ثلاثة أضعاف مصاريف الجامعات للخاصة الأخرى !!

هل يمكن بعد هذا أن نوجه اللوم والنقد للقطاع الخاص على ما يفعله ببلاننا وبأولادنا ، فلذات أكبادنا ؟

وتتكاثر التفاصيل المفزعة والمؤلمة لتعلن بكل استقزاز ، لا أن الأمر قد وصل إلى حد توحش رأسمال الخاص فى التعليم العالى الخاص ، بل باستغلال للملكية العامة والثروة القومية لتسهيل وتمويل للتعليم العالى للخاص ، ويمسهم كبار فى سلطة الدولة فى هذا الاعتداء للصارخ على المال العام !!

أما للتعليم العالى للخاص الأجنبى ، فهو حقا نائلة الأساقى ، حيث تكاثر بصورة مزعجة ، فهذه جامعة بريطانية ، وتلك فرنسية ، وهذه ألمانية ، وتلك كندية موهلم جرا .

والاستفادة مما وصل إليه التعليم العالى فى بلدان متقدمة هو فريضة حقا ، لكن ، لابد أن تحكم العملية ببعض الضوابط التى تضمن لأبناء هذا الوطن ألا يخرجوا نتيجة هذا التعليم عن جلود أوطانهم ، والذاتية الحضارية لأمتهم بفلى أى حد ، وعلى أى وجه تقوم الدولة بمراقبة ما يتعارض ويتناقض مع القواسم المشتركة للثقافة الوطنية والهوية القومية ولغة البلاد التى هى " الحبل السرى الذى يربط أبناء بلاننا بموروثهم للثافى ؟

وفى كثير من الجامعات للخاصة يتم استقطاب عدد مهم ممن كانوا يشغلون مواقع رسمية عالية ، أو ممن لهم نفوذ عام وواضح فى عالم السياسة أو الاقتصاد حتى تجد مشكلات الجامعة ومسيرتها للطريق ممهدا سهلا !

الحق أننا إذا كنا نوجه للنقد واللوم إلى قطاع رجال الأعمال ومن تراوجوا معهم من رجال السلطة السياسية ، فلا ينبغي ألا نغفل عن مسئولية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أنفسهم ، فهذه مؤسساتهم وبتلك بلادهم ، وهؤلاء أبناء وطنهم وهذا مستقبل الجميع ، كيف يكتفون بالفرجة وليداء الأسف والأسى ؟ بل وهناك من هم أسوأ موقفاً من ذلك ، من حيث للتغافل عما أصبح للجامعيين عليه من سوء حال ، وخاصة من الناحية الخاصة بالاستقلال المفروض للجامعة ، وما يوفره من مناخ صحي لنمو الروح الجامعية .

نحن لا نسعى إلى تأجيح مشاعر عدوان وكرهية ، فهذا غير وارد بأي حال من الأحوال وإنما هناك العديد من الأساليب السلمية والقانونية التي يمكن أن نلجأ إليه لوقف هذا العدوان الصارخ على مستقبل شباب هذا الوطن ، الذي هو مستقبل للوطن نفسه !!

هناك البحوث والدراسات الميدانية للكشف عن جوانب السلب وجوانب الإيجاب فيما يحدث على أرض التعليم العالي الخاص ...

وهناك حوارات لا بد منها بين المسئولين عن مثل هذه المشروعات والذين يغيرونهم في الفكر والتوجه ، حتى يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود

وهناك مؤتمرات وندوات يمكن أن تنظم بين أطراف مختلفة يتبادلون فيها الرأي والبحث والدرس ، حتى يطمئن القلب على سلامة ما يحدث ، سواء من مشروعات ، أو أفكار مناهضة ..

وهناك خبرات مرت وتمر بها شعوب متعددة ، سواء للمتقدمة التي سبقتنا منذ قرون أو تلك المشابهة لنا في الظروف والأحوال ، بحاجة إلى بحث وتفكير ودراية ..

هذا هو ما تقصد ... تلك لأن مجرد الاحتجاج والتشكيك ، يضعف صاحب الموقف ، والسكوت " وللطناش " من قبل بعض مسئولى التعليم الخاص ، يمكن أن يثير الريبة ، ويلقى بالشبهة ويضعف الموقف .. الحوار والبحث العلمى وحدهما هما للطريق إلى التفرة بين الخطأ والصواب فى هذه القضية ..

وكم نشعر بالحزن الشديد عندما نعترف أننا فى هذا لا نأتى بجديد ، فهذه حقيقة العصر ، بل وكل عصر ، لكن الجديد الذى نتطلع إليه حقاً ، أن نرى من قبل السلطة التنفيذية تحركاً على الطريق السديد ..

ثالثاً- قاطرة البعث الحضارى للأمة* !

أما القاطرة ، فهي " الجامعة " ...

وأما أن الجامعة " قاطرة " فلأنها بالنسبة لحركة المجتمع الحضارية تقوم مقام القاطرة بالنسبة لعربات للقطار من حيث المسير والتوقف والاتجاه ...

وأما " البعث " فلا يكون إلا بعد موت أو ركود ، ومن المسلم به تاريخياً أن مصر قامت بدور حضارى مذل عدة آلاف من السنين ، تجمعت عبر عصور مختلفة ، فى زمن المصريين القدماء ، وفى أزمان إسلامية متعددة ، وفى العصر الحديث ، بدءاً من عهد محمد على ، حتى زمن جمال عبد الناصر ، مع فترات صعود وهبوط ، وبالتالي فنحن لا نتحدث عن بعث بعد موت ، وإنما عن حركة بعد ركود... يقظة بعد رقود .

لكن ، كيف تأتى للجامعة أن تكون قاطرة نهوض حضارى ؟

فى الكتابات التربوية الأساسية ، التى يتعامل معها المبتدئون فى الدراسة التربوية العلمية ، أن التربية تقوم بالنسبة للثقافة بمهنتين :

أولاهما : الحفاظ على ما تم للتوصل إليه من ثقافة بنقلها من جيل إلى آخر ، وذلك من خلال عملية التعليم والتعلم...

وثانيتها ، بتطوير هذه الثقافة وتجديدها .

وإذا كان التعليم العام يقوم بمهمة الحفاظ على الثقافة ، فإن الجامعة هى

المسئولة عن تطوير الثقافة وتجديدها .

والثقافة المقصودة هنا ليست كما هو الشائع لدى الكثرة للغالبية من

* محاضرة عامة ألقيت أمام مؤتمر مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة أسيوط فى

ديسمبر ٢٠٠٩

المتعلمين وغير المتعلمين باعتبارها جمعا بين أطراف شتى من المعارف والمعلومات ، وإنما هي في حقيقة أمرها ، جملة ما يصنعه عقل الإنسان من علوم وتطبيقات وما تصنعه يده من ممارسات ومهارات ، وما يصنعه قلبه من فنون وآداب...

لكن الموضوعية والعلمية تقضيان بأن نعمل للقاعدة المعروفة ، بأن " فاقد الشيء لا يعطيه " ، بمعنى أن الجامعة ، كى تقوم بما هو مأمول منها من بعث العطاء الحضارى لأمة ، أن تكون هي نفسها ذات قدرة فعلية على ذلك ، ومن ثم ضرورة أن تملك المقومات اللازمة للقيام بدور البعث والنهوض والإحياء .

وإذا كان القيام بدور البعث والنهوض والإحياء يستلزم العديد من المقومات المادية من أموال وتجهيزات وأراض ومنشآت وتقنيات ، ومقومات بشرية من إدارة وقوى عاملة وتنظيمات وأنشطة وطلاب ، فإننا ، من ثم نقر بأن استغراق هذه الموضوعات ، تناولا وحديثا وبحثا ، أمر تتوء به العصبية من أولى العزم من الباحثين ، ولعل هذا ما يدفعنا إلى أن نطل على عنصر آخر يكون بمثابة " الخيط الجامع " الذى يجمع حبات المسبحة فيساعد على أن تقوم بوظيفتها من حيث التسبيح بحمد الله والشكر له . .

أما هذا الخيط الجامع ، فهو يتمثل فى مجموعة " قيم " و " مبادئ " و " أركان فلسفة " ..

نقول هذا مجازفة ، لأننا ندرك أننا نتحدث فى عصر أصبح فيه اللحن المميز للجميع ، هو "لقد شبعنا من الكلام" و"لقد تعبنا من كثرة الأحلام" و"لقد استهلكنا من كثرة التنظير " ثم ينتهى هذا كله بالعزف على لحن ينادى " دقت ساعة العمل ! "

ونحن ، إذ نقر بصحة هذه المقولات جدلا ، نؤكد أن ليس كل " كلام " ولا كل " تنظير " يولا كل " حلم " هو مما يحدث فيه تطابق حقيقى بين الكلمة ومدلولها ، ذلك لأن المعنى الحقيقى لأى كلام أن يجئ معبرا عن

مقتضى الحال ، وأى كلام فى التنظير لابد أن يحمل إمكانية العمل به ،أى حلم بشرى لابد أن يكون رسما لمستقبل محتمل فإذا ما كان للكلام بركان للتنظير وأصبحت الأحلام على غير هذا ، فقل أن ما يحدث إنما هو مجرد اثرثرة بكلام يمكن أن يوصف بأنه بغير معنى ، ومن ثم فهو قليل الجدوى ، وبأن تلك الأحلام إنما هى رؤى جاتع برغيف خبز !!

ومع ذلك ، فنكاد نحس بأن البعض سوف يبادر إلى التعقيب على ما سوف يأتى من حديث لنا بأننا ،على الرغم من هذا الاحتفظ والتوضيح الذى أبنا عنهما ، نكاد نقع فى المحذور نفسه ، مما يعنى أننا نخلق فى سماء التجريد وآفاق المجهول ! ونبادر إلى القول ، بأن طبيعة الحديث عن " القيم الحاكمة بالمبادئ الهادية يجعل موقفنا للناظر إلى النجوم ، التى قد تبدو فى علوها بعيدة المنال ، لكنها فى وظيفتها ، تهدى المسائرين ،وتصوب مسار الضالين .

أرأيت إلى الكثير من مبادئ الدين وقواعده ومثله ؟ كثير من الناس يسمعها ويقرأ عنها ، وربما يحفظها ، لكن قلة الممارسين لها والمطبقين ، لا يمكن أن تبرر صرف النظر عن التنكير بها والحديث عنها وشرحها ،عبر لا سنوات طويلة ،ولمنا قرون ، سوف تمتد إلى أن يرث الله الأرض وما عليها ، والقياس مع الفارق من حيث التشبيه بين ما نقول وندعو وبين مبادئ الدين ومثله .

ولعلنا بعد هذا يمكن أن نواصل للمسير ...

التناغم بين " الوظيفة " الجامعية و " الوجهة " المجتمعية :

هى إحدى سنن الله فى خلقه ...أن تكون للبنية المجتمعية بمثابة الآلة الضخمة التى تحتوى على أجزاء متعددة تختلف شكلا وتباين موضوعا ،وتتعدد وظيفة ، لكنها ، تظل فى البدلية وفى النهائية محكومة بالحركة الكلية للآلة الأم ...

فى أولئل للقرن للعثرين ، عنءما أرسى ءر الأساس للءامعة المصرية للقفمة بوقف أءر أركان مؤسسها ، مفر ءورة الءرير النسائية ، قاسم أمين؁ لىؤكء أن للءامعة الوليءة لم الئشأ كى ءؤهل طلابها لممارسة عمل فى للسوق الاءءماعى ، من أءل كسب الرزق ، مللما كانت الءعل للكيانات الءالية لللى سبقت للءامعة فى الوجود ألا وهى المءارس الءليا ، وإنما فلسفة للءامعة ، هى أن يكون للعلم للعلم ؁ وأن ءطلب المعرفة لذاتها ، ووصل الأمر بالقوم فى اللك الوقت أن يصفوا مقصد الإءءاء للعمل بؤوى إلى كسب الرزق بأنه مهين للءامعة اللى بءب أن الئرعل عن اللك .

وإذا كان كثير منا ببار باسلكار هذا الموقف ، فإننا نسرل بالئهءئة والانئظار من أءل فهم الءقبة فى هذا الشعار ؁ فءلالاء المواقف الفكرية الئلف باءءلاف سياقاتها للءضارية ؁ وهذا الذى نسلكره اليوم ، كان ملسقا مع الفلسفة الاءءماعية لللى كانت سائءة :

فلم يكن من أركان هذه للفلسفة أن يئاح الءلليم على هذا المسئوى الءالى للعموم الناس ؁ وإنما طبيعة المعرفة للءامعية ، كما كانت صورئها ، أن الءقصر على ءولص للناس ؁ وءولص للناس فى هذا الزمن ، كانوا هم كبار ملاك الأراضى ممن يمكن الئميتهم بالرأسمالية الزراعية ؁ فأبناء هذه للشريحة الاءءماعية علم يكن يلقهم للءصول على لقمة العيش ، ءيئ كانت هناك ءءافل ممن كان يشبه رقيق الأرض : يكون ، ويشقون ؁ ويعرقون؁ من أءل قروش الء على أصابع اللين ، بالكاء للءصول على ما يسء رمقهم ، للئب للءصيلة للكبرى فى ءيوب الأئرياء ؁ وكان اللك كان قءرا مكئوب على ءبين للمصريين لا يسئلعيون له الئببلا !!

موقف ئببيه - على بءء للشقة للزمنية - بما كان عليه أمر الءماعة للبشرية فى أئينا للقفمة ، عنءما اسئائر أءرار الءماعة بالئفكير والئظير وللءم والئراسة ؁ ولقى عبء للعمل للشاق للمضى الءظر على عائق عبيء أئينا ، ومن هنا قءء ءعل فيلسوف ملل أفلاطون الفلسفة فى قمة ما بءب

تعليمه وتعلمه يوماً ما يخص الأيدي من فنون وأنشطة قد احتل قاع
للسلم!!

ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين ، عندما تقدمت كوكبة من ضباط
القوات المسلحة ، حيث جاء معظمهم من الشرائح الاجتماعية الوسطى ،
مغيرين للخريطة المجتمعية بتوسيع دائرة الشرائح الوسطى وتقليل الشرائح
للدنيا والعليا ، كان من الطبيعي عندها أن تتغير وظيفة الجامعة فتفتح
أبوابها لأبناء عموم الناس برفع الحاجز المالى ، وبذل الاهتمام الأكبر
للدراسات العلمية التطبيقية ، حتى لقد كاد الهوس يذهب بعقل البعض من
الضباط ، فى مرحلة مبكرة ، فأوشكوا أن يقرروا إلغاء كليات الآداب
والحقوق ، وإلى درجة أن تصدر " المانشيت " الرئيسية للصفحة الأولى
لإحدى الصحف اليومية آنذاك يقول (إلغاء كليات الحقوق والآداب)!!

ثم إذا بنا ، منذ السبعينيات وحتى الآن نلمس كيف أن دائرة الشرائح
الاجتماعية الوسطى تتآكل شيئاً فشيئاً ، ليلتحق بعض أفرادها بالشرائح العليا
، حيث وفرت بعض السبل لهم ذلك ، من تجارة عملة وأراض ، ويسقط
بعض آخر فى جُوب الشرائح للدنيا ، وتطفو على السطح الاجتماعى ظاهرة
أصبح للجميع يتحدث عنها بقدر غير قليل من الخوف والأسى ، ألا وهى
التزواج بين رأس المال والسلطة !

ترتب على هذا أن بدأت الجامعات تتجه لتجاها يعكس هذا التغيير
الاجتماعى ، فإذا بدائرة للتعليم المجانى الذى يقدم لعموم الناس تضيق شيئاً
فشيئاً ، وتفتح أبواب أخرى للشرائح الاجتماعية التى تحل قمة السلم
الاجتماعى ، فنشهد تعليماً جامعياً بلغة أجنبية وائتمام موجه بتعليم
مفتوح يوماً يسمى ببرامج تعليم مميز ، وتزايد فى الرسوم الجامعية
تدرجى فى الدراسات العليا بممارسة بعض الأنشطة ، وقضاء بعض
الاحتياجات الإدارية وتكاثر سريع فى الجامعات للخاصة .

هنا تبرز في التو واللحظة حاجتنا إلى سرعة السعى القومي نحو إنقاذ ما نسميه " بالعدل التربوي " الذي هو وليد العدل الاجتماعي ، لوعينا العميق بأن أشد ما يهدد وحدة أمة وتماسكها ، وأخطر ما يهدد مشاعر الولاء والانتماء أن تستشعر شرائح اجتماعية واسعة بغبن تربوي ، يجعل من الحصول على حق للتعلم أملا يبعد شيئا فشيئا ، فضلا عن أن المؤسسة التعليمية كما هو معروف بين أهل العلم للتربوي تعلم وتربي وفقا للمصالح الاجتماعية صاحبة السلطة والسطوة ، فإذا كانت الكثرة الغالبة من الشرائح الاجتماعية هي ممن يكون ويعرقون ويصلون ليلهم بنهارهم من أجل لقمة عيش تسد رمقهم ، كان لابد من استتفار قومي للحفاظ على الأمن الاجتماعي بحيث تصل هذه الشرائح الاجتماعية إلى ما يحق لها أن تصل إليه عن طريق التعليم الذي تغنينا طويلا بأنه بمثابة مصعد اجتماعي لمن يلتحق به .

وإذا كنا ممن يؤمنون بأن المنظومة المجتمعية الكبرى تلعب دور " للفاعل " بالنسبة لمنظوماتها الفرعية ، ومنها للمنظومة الجامعية ، إلا أننا في الوقت نفسه نؤمن بما يمكن أن تقوم به مثل هذه المنظومة للفرعية من تغيير تدريجي للمنظومة المجتمعية ، إذ بهذا تتحقق المقولة التي نحمل رايها بأن الجامعة يمكن أن تكون بالفعل قاطرة البعث الحضاري ، وبالتالي فإن من الضروري لأعضاء المجتمع الجامعي أن يبادروا بإعادة النظر في مثل هذا الحال القائم ، والذي يبدو أن المسار يتجه إلى المزيد منه ، بحيث يظل للفقراء يشكلون مجالا يستهدفه التعليم الجامعي بالتبوير والتعليم ، في حدود طاقة هذه الشريحة الواسعة المادية والاجتماعية ، وأبرز ما لابد من لفت الانتباه إليه هو المضى قدما في توسيع الفرص المتاحة للتعليم الجامعي لعموم الناس كذلك ، لا لخواصهم فقط ، وعدم الاستمرار في مقولة أن الدولة لا تستطيع أن تلبى كل طموحات المقبلين على التعليم الجامعي المجاني ، فحق التعليم ، لم يعد اختيارا للمواطن أن يتمسك به أو يفرط فيه ،

بل أصبح واجبا ، وواجب الدولة في توفيره لم يعد يُنظر إليه على أنه يتم " في حدود الطاقة " ، تلك العبارة المطلقة التي يمكن أن تستخدم للإسكاف والتفتير ، فقد أصبح مثله مثل الكثير من الاحتياجات الأساسية ، كالمسكن ، والمأكل والمشرب ، مسؤولة توفيره لمستحقه فرض عين على الدولة ، وكذلك أغنياء المجتمع .

الليبرالية الوطنية العاقلة :

مذ الخمسينيات ، وطوال الستينيات من القرن الماضي حكمت الجامعة المصرية فلسفة تقوم على التوجيه المركزي ، تحت مظلة ما عرف بالاشتراكية ، وكان من مظاهر هذا أن تكفلت الدولة بتعليم التعليم الجامعي مجانا لكل قادر عليه علميا ، حيث قام مكتب التنسيق معيار للقدرة العلمية ، بتحكيم المجموع الكلي لدرجات الثانوية العامة .

وفضلا عن ذلك ، فقد تكفلت الدولة كذلك بتشغيل الخريجين ... وإذا كانت متغيرات الوطن والإقليم والعالم قد سارت في اتجاه يُحكّم للفلسفة الليبرالية ، فإن هناك من فلامفة الاقتصاد من يؤكفون أن الليبرالية الاقتصادية بحاجة مستمرة إلى عملية مراقبة وضبط وتوجيه و" كبح جماح " ، وإلا تحولت إلى وحش كاسر ، لا يرى من هدف إلا للكسب ، بأى سبيل ، وفى أى اتجاه ، وبأى معايير ، شعاره " الغاية تبرر اللواسطة " !

إن أحد أوجه الليبرالية فى التعليم أن تتيج الدولة الفرصة للقطاع الخاص أن يشارك فى للتعليم بكافة مرلطة وأنواعه ، ومن ذلك بطبيعة الحال ، التعليم الجامعي ، ومن هنا كان السماح بإنشاء جامعات خاصة ، لكن من غير المفهوم حقا أن تقوم السلطات التعليمية الرسمية لنفسها بذلك ، مناقصة القطاع الخاص .

فى الدول الرأسمالية العريقة ، أحيانا ما تقدم للدولة بعض خدماتها وفقا لمن يدفع ، لكن ، بحدود دنيا ، حتى تكفل فى مناقصة مع القطاع الخاص ،

وتسعى من خلال ذلك ، إلى الحد مما قد يتجه إليه من توحش ، إذ أن الجمهور عندما يرى السلعة المقدمة من الدولة ، على نفس الدرجة من الجودة التي يقدمها القطاع الخاص ، وبسعر أقل نسبيا ، فلا بد أن يتجه إلى خدماتها ، ومن ثم يمكن للقطاع الخاص ، إما أن يرفع من سقف جودته لتبرير ارتفاع سعر سلعته ، أو يخفض من سعر بيعها ، وفي النهاية فإن المواطن هو الذى يكسب .

والذى يثير الحيرة حقا ، أن ما تقدمه الدولة من خدمة جامعية بمصروفات ، مثل التعليم المفتوح ، والبرامج المتميزة ، والتعليم بلغة ، يتم باستخدام الأراضى والأماكن المخصصة أصلا للتعليم الجامعى المجانى ، وفي معظم قاعاته ومدرجاته وحدائقه ومكتباته ، مما يؤدي إلى اقتطاع إمكانات كثيرة مخصصة لتعليم أبناء عموم الناس ، ومن ثم ينتهى غالبا إلى التقليل من كفاءته ، وهو بحكم ظروفه الأصلية لا يصل إلى حد الكفاءة المطلوبة . وما لا يقل عن ذلك أهمية أن من يقومون بالتعليم فى هذه السنظم غير المجانية هم أنفسهم المعينون للتعليم المجانى ، ولكن بأجور ومكافآت خاصة ، مما يعد " تحميلا " على طاقاتهم التعليمية والبحثية ، وهذا فى حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى قدر من التراخ والإجهاد فى التعليم المجانى ، حيث أن أجوره أقل كثيرا ، فضلا عن أن الحصول على هذه الأجور يتم بحكم القانون ، سواء أُنقن القائم بالتعليم عمله أم لم يتقنه ، باستثناء مكافآت نظام الجودة الأخير .

كذلك فإن صفحات التاريخ المصرى فى العهد الليبرالى الأول قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكذلك استقرار دول تتقدم صفوف الليبرالية والرأسمالية ، تشير إلى أن بعضا من الأثرياء يقوم بالمساهمة فى تقديم الخدمة التعليمية الجامعية لا من منطلق تجارى فقط ، وإنما كذلك من منطلق وطنى ، ولعل أبرز الأمثلة تبرع إحدى بنات الخديوى إسماعيل (فاطمة هانم) بكل الأرض التى بنيت عليها جامعة القاهرة ، وكذلك قيام الأمير يوسف كمال

بتفسير بعثة من بعض الراغبين فى دراسة للفنون الجميلة إلى إيطاليا على حسابها الخاص!!

صحيح أن الأثرياء يدفعون - أو هكذا من المفروض - ما يُستحق عليهم من ضرائب ، تسهم فى مساعدة النولة فى تقديم خدماتها لملايين الفقراء ومنها الخدمة التعليمية ، لكن مثل هؤلاء عندما يفكرون بعقلانية وعدل ، يجدون أن المزيد من المساهمة فى رفع المنسوب الحضارى للمجتمع ، من شأنه أن يصب لا فى مصلحة الفقراء وحدهم، وإنما فى مصلحة الأثرياء كذلك ، إذ أن من شأنه أن يرفع القدرة الشرائية لأكبر عدد ممكن ، فتروج السلع التى ينتجها الأغنياء أكثر ، وكذلك نقل ، إن لم تمنح ، احتمالات زرع مشاعر حقد طبقي وتفاقمها ، مما يمكن أن يعكس صفو التماسك الاجتماعى . كذلك فإن مزيدا من العطاء للجامعات ، يزيد من قدرتها على فتح آفاق الإبداع والابتكار الذى يمكن أن يعين بدوره مواقع الإنتاج التى يستثمر الأثرياء أموالهم فيها .. وهكذا .

الفاعلية المجتمعية :

من الأقوال الشائعة بين كثير من الناس أن أفراد المجتمع الجامعى يعيشون فى برج عاجي ، حيث أن الزوابط بينهم وبين ما يصطخب به المجتمع ضعيفة ، وهو أثر من الآثار المتوارثة منذ عقود سابقة عندما كان التعليم الجامعى يدور حول النظريات والأساسيات والموجهات الفكرية ، امتثالا للقاعدة التى قامت عليها الجامعة المنادية بأن العلم لا يبد أن يكون للعلم وحده .

ومصدقا لذلك ، فمما تذكره صفحات التاريخ الجامعى ، أن مفكرا بارزا مثل طه حسين كتب على صفحات جريدة السياسة التى كانت تصدر عن حزب الأحرار الدستوريين ، ويرأس تحريرها المفكر البارز ، قرين طه حسين ، ألا وهو الدكتور محمد حسين هيكل ، كتب ينعى بشدة على

الجامعة المصرية للقديمه عندما اتخذت قرارا بضم مدرسة للتجارة العليا إلى الجامعة لتصبح كلية للتجارة ، على أساس أن الاشتغال بالتجارة والاهتمام بأحوال الأسواق والبنوك والشركات والمحاسبات وحركة النقد ، هي من الشؤون التطبيقية التي ما كان للجامعة أن تفتح لها الأبواب ، وأن المكان المناسب لمثل هذا القطاع ، هو ما كانت عليه مدرسته العليا وهي للمدرسة نفسها التي تفرق بين الجامعة والمعهد العالي ، فالجامعة هي التي تختص بالجانب الأكاديمي أما المعاهد العليا فهي التي تختص بالجوانب التطبيقية .

وحدثت نفس المعارضة عندما أدخلت مدرسة الهندسة العليا إلى الجامعة مُسَكِّلة كلية للهندسة بغير هذا وذلك من كليات .

بيد أن المياه قد جرت بما يصعب حصره من متغيرات وأحوال وظروف قضت على هذه التفارقة ، لعل أبرزها تسيد الفلسفة البرجماتية ، للولايات المتحدة الأمريكية ، مما أكسب هذه الفلسفة سيادة عالمية في عالم الفكر بحكم ما احتلته أمريكا من مكانة عقب قيادتها العالم الغربي إلى الانتصار الكبير للذي أنهى للحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وكان المدار في هذه الفلسفة أن الذي يحدد قيمة أية فكرة هو قابليتها للتطبيق ، وما يسفر عنه هذا التطبيق من نتائج وبالتالي يصبح التعليم الجامعي معنيا بما تؤدي إليه النظريات والمذاهب والفلسفات العلمية من تطبيقات تغير من حياة الناس ، وترسم خطوطا بارزة على أرض الواقع .

لكن ما لا بد من تسجيله بأسف وأسى أن الطابع الأكاديمي ظل مسيطرا على الفكر الجامعي ، حتى في المجالات العلمية البحتة ، باستثناءات قليلة بولم تؤثر المدارس العليا ذات الطابع للتطبيقي كثيرا على الجامعة .

ومن الأمثلة للدالة على ذلك ، أن طلاب مدرسة الحقوق العليا في عصر الخديوي إسماعيل ، على سبيل المثال ، كانوا ينقسمون في السنة الأخيرة لدراساتهم إلى مجموعات ، تمثل ما يحدث في عالم المحاكم والنيابة

، فيرفع طالب - مثلا - قضية ما على زميله ،ويقوم آخرون بدور هيئة الدفاع ،وغيرهم بدور هيئة المحكمة ،وقبل ذلك يقوم آخرون بدور النيابة ، بحيث كان هذا التدريب العملي يؤهل الطالب عند التخرج للانخراط في الحياة العملية بقدر لا بأس به من السهولة والافتقار .وإذا كان هذا يتم بعد التخرج باشرط قضاء فترة بعينها في مكتب محاماة ، إلا أن التدريب أثناء تلقى المعرفة القانونية ، تعلما وتعلما ، يكون أكثر فاعلية ، حيث يمكن أن تتم مناقشة لما يتم تدريسه في ضوء الخبرات العملية .

لكن هذا الأمر ، حتى لو أردناه ، فلن نستطيع تطبيقه ،مع الأسف الشديد ، في ظل الأعداد الكبيرة التي تضمها الآن كليات الحقوق ،وإن لم يسقط هذا وجاهة الفكرة وضرورة السعي إلى إتاحة الفرص لها للتنفيذ .

وما يقال عن كلية الحقوق يمكن قوله على الكثرة الغالبة من كلياتنا الجامعية من حيث انعدام فرص التدريب باستثناء كليات مثل الطب والزراعة بحكم الارتباط القائم بين كليات الطب والمستشفيات ، وكليات الزراعة التي ترتبط ضرورة بمساحات لا بأس بها من الأرض الزراعية ،للتدريب والتعليم ،وهو قائم في كليات التربية من خلال ما يسمى بالتربية العملية ، لكن فرص التدريب منعدمة في كليات التجارة مثلا وكليات الهندسة ، حتى أن البعض أحيانا ما تقابله فكرة المقارنة بين " الصناعي " في ورشة لإصلاح للسيارات وبين خريج الهندسة المتخصص في السيارات ،وكيف أننا نمنح الصناعي ثقة أكبر مما نعطيها لخريج الهندسة ، حيث يكون المعيار الأساسي ، لا كم النظريات والأفكار والمدارس التي ألم بها الطالب بقدر ما يكون ما اكتسبه من خبرة وطول ممارسة عملية .

وإذا كانت فرص للتدريب العملي نادرة ، فإن كليات الجامعة المختلفة يمكن لها أن تقدم خدماتها المتخصصة لقطاعات المجتمع المختلفة ، فتكون هناك ثمار متعددة ، منها أن يلتحم النظر والعلم بالتطبيق ،ومنها أن يوحى للتطبيق لأساتذة الجامعة بأفكار علمية جديدة ، نتيجة المواجهة المباشرة مع

عالم الواقع ، فضلا عما تمثله هذه التطبيقات من مصادر دخل تعين الجامعة على تقديم المزيد من الخدمات التعليمية ورفع مستوى جودة للتعليم ، وكذلك ما يمثله هذا من فرص كسب مالى لأعضاء هيئة التدريس ، تعين على ستر عورة الأجور للمتدنية ؟!

ومن الآفاق التى نتساءل عما يحول بين الجامعة وبين تنفيذها ، أن يكون لكليات الحقوق - مثلا - مكاتب استشارية قانونية فى المجالات المدنية والتجارية والجنائية للجمهور ، تقدم بأسعار أقل مما تقدمه للمكاتب الخاصة..

والشئ نفسه بالنسبة لكليات التجارة ، والهندسة ، وغيرهما .

ولعل للنظام المتعلق بالوحدات ذات الطابع الخاص صورة من صور التطبيق التى نؤكد عليها ، وإن كانت بحاجة إلى توسيع دائرة الخدمة وتفعيلها.

وإذا كانت بعض كليات التربية تضم بين جدرانها وحدات للإرشاد النفسى مثلا ، وبرامج لتعليم اللغات ، فلماذا لا تفكر هذه الكليات فى إحياء سنة كانت قائمة منذ عدة عقود ، عندما كان يوجد ما يسمى بالمدارس النموذجية التى كانت امتدادا لكلية التربية بجامعة عين شمس وبالتالي مثلت حقل تجارب علمية لنظريات التربية الجديدة وطرق التعليم ومناهجه بومن ثم يمكن لكل كلية تربية ،وفقا لنهج التعليم الخاص ، أن تنشئ مدرسة ، وأكثر تقدم خدمة تعليمية أكثر تميزا وأقل مصروفات مما تتطلبه المدارس الخاصة بوسعى من خلالها إلى التغلب على معضلة : كيف نتيح لأبنائنا فرصة للتمهر فى لغة أجنبية وفى الوقت نفسه وقف التراجع للمخيف لتعليم اللغة القومية ، العربية ؟

الديمقراطية الجامعية :

إذا كان المفروض في التعليم الجامعى أن يتيح الفرص للإبداع والابتكار وتفجير الطاقات الإنسانية الكامنة ، سواء لدى طلابه أو معلميه ...

وإذا كان للتعليم الجامعى مفروض فيه أن يوفر الفرص للثقافة بمعناها الشامل أن تتجدد وتتطور ، وتطرق من الآفاق المعرفية ما ليس قائما .
فإن هذا وذلك يقتضى ، كشرط أول ، أن تتزاح المتاريس والمسود والحواجز أمام للطاقات الجامعية ، فتتفتح أجواء الخوف والتردد وتتبدد سحب القهر والسطوة الجائرة إن كانت قائمة أو حتى محتملة .

بطبيعة الحال ، فلا يستطيع عاقل أن يطالب بحرية مطلقة ، فهى ليست قائمة إلا فى عالم الحيوان بينما عالم الإنسان لا يستقيم إلا بالحرية المسئولة ، أى التى تضبط إيقاعها مجموعة قيم وضوابط تحولها ، مثل الطاقة الذرية ، من طاقة يمكن أن تكون هادمة مخربة ، إلى طاقة إنتاج وشفاء وتطوير وتقدم .

لكن المعضلة الكبرى هى فى المدى الذى يمكن أن يكون لهذه المعايير والضوابط ، حيث يتسع مداها لدى البعض بحيث تنتهى إلى قهر واستبداد ، ومن هنا فإن من معايير التفرقة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة هى مدى الوعى الذى يضبط إيقاع الممارسة الديمقراطية والتحديد الدقيق لمفاهيمها .

وفى داخل المجتمع الجامعى ، فإن مظاهر الديمقراطية الجامعية تتبدى فى أشكال متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

مدى ما يتوافر للجامعة من استقلال فى الجوانب الإدارية والمالية ،
وفى مدى ما يتوافر للجامعة من حرية فى اختيار قياداتها للدخلية ،
وفى مدى ممارسة أعضاء هيئة تدريسيها وباحثيها للحرية الأكاديمية ،
وفى مدى الفرص المتاحة لأفراد المجتمع الجامعى للمشاركة فى مناقشة القضايا القومية للمختلف ،

وفى مدى قدرة طلابها على تكوين وتسيير تنظيماتهم الداخلية وإتاحة الفرص لهذه التنظيمات أن تعبر عن رأيها فيما يقم لها من تعليم وأنشطة ، وفى مدى قدرة الجامعة على أن تتولى بنفسها توفير أجواء الأمن اللازم لحسن سير العمل باطمئنان ...

وكما نرى ، فالقضايا المتعلقة بالديمقراطية الجامعية كثيرة ومتشعبة ، إلى الدرجة التى يستحيل عندها أن نزعم القدرة على تناولها ، مع ضمان ألا يتم تسطيح ومجاوزة ...

من هنا ، فلا مفر من اختيار بعض المظاهر ، دون أن يعنى هذا ، قلة اهتمام أو انخفاض فى درجة الأهمية لما لم نستطع تناوله فى هذه المحاضرة ، علما بأن الحواجز غير قائمة بين هذه القضايا المختلفة ، وما يصدق على إحداها ربما يصدق على غيرها ، وفقا للمنطق نفسه ، والنهج ذاته الذى يتم من خلاله تناول هذه القضية أو تلك .

ولعل القضية الخاصة باستقلال الجامعة ، هى من أبرز القضايا الجامعة ، بمعنى أنها يمكن أن تتضمن الكثير من القضايا الأخرى . وفى التراث الجامعى المصرى أمثلة متعددة ، بعضها إيجابى ، غاية فى الإيجابية ، وبعضها الآخر سلبى غاية فى السلبية ...

لعل أشهر النماذج الإيجابية نموذج أول مدير للجامعة المصرية فى عهدنا الحكومى ، أحمد لطفى السيد عندما رأى أن إقدام الوزير المسئول على عزل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب لاختلاف فكرى وسياسى بين الطرفين ، دون أن يتم ذلك عن طريق مدير الجامعة ، حيث أثار الاستقالة احتجاجا على ما اعتبره انتهاكا لمبدأ استقلال الجامعة ، والذى تكاد تجمع عليه الأدبيات الجامعية المختلفة .

أما أبرز الأمثلة السلبية فهو ما أقدمت عليه سلطة ثورة يوليو عام ١٩٥٤ من عزل نيف وخمسين عضوا من أعضاء هيئة التدريس فى كليات جامعية مختلفة ، دون أن يكون هناك رد فعل احتجاجى على هذه الخطوة .

ومن الآراء التي ردها أحد كبار مسؤولي التعليم الجامعي في فترة قريبة للغاية ، أن الحديث عن استقلال الجامعة ، هراء ما دامت الدولة هي التي تتفق على الجامعة !

وقد يبدو هذا الموقف منطقيًا للوهلة الأولى ، لكننا نتذكر على الفور ، ما هو قائم في عالم القضاء ، فهو أيضا تتفق عليه الدولة ، لكن ، لا أحد يمارى في وجوب استقلاله ، هذا الاستقلال المقرر في الدساتير الديمقراطية وفقا لنظرية الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية ، والقضائية ، لاعتبارات معروفة ليس هنا مجال لبيانها .

والأمر كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية ، فهي لا تقف عند حد استقلالها عن السلطة التنفيذية ، بل هي التي تراقبها وتحاسبها ، ولها أن تعزل بعض قياداتها !

إنفاق الدولة على مؤسسة أو تنظيم إنن لا يمكن أن يكون مبررا مطلقا لفرض السيطرة والتوجيه ، لأن المنطق الذي يحكم للدولة ، حتى في أعتى للنظم الرأسمالية لا يقف عند حد الكسب المادى فيسود منطق : من يدفع لابد أن يملك حق الحكم والإدارة والتوجيه ...

وبالتالى فإن إنفاق الدولة على الجامعة إنن لا يلغى مبدأ الاستقلال ... لكن ، الحديث يمكن أن يدور حول مظاهر الاستقلال ، وحوده ، فضلا عن للسؤال للكبير : استقلال عن ماذا ؟

في ظلال للفلسفة الاشتراكية التي كانت سائدة ، قيل أن الجامعة ملك للمجتمع ، وهو الذى له الحق فى أن يحدد لها الحدود والأولويات ، وأساليب المسير وبوصلة للتوجه ، وقبيلة التفكير ، وكانت تلك قولة حق ظاهر ، انتهت إلى واقع محزن ، ذلك أن مصطلح المجتمع مصطلح عام ، فكان لابد أن يكون هناك من يمثله ، فإذا بالدولة هي التي تؤكد أنها تمثله ،ومن ثم إذا بالمجال يضيق أكثر فإذا بالحكومة هي التي تحكم وتوجه ، بل وإذا بالوزير للمعقول هو الذى يحكم ويسيطر فى الحقيقة وفى الواقع .

على أية حال فإن المعنى للحاصل على ما يشبه الإجماع ، أو الاتفاق بين الجماهرة الكبرى حول المراد باستقلال الجامعة، هو أن تملك الجامعة حرية اتخاذ القرار في جوانب الحياة الجامعية الخاصة بها .

إن للبيرالية ، كما قدمنا ، فلسفة عامة كلية ، مثلها مثل سيمفونية ، لا بد من تناغم بين مختلف عناصرها ، وإلا انقلبت إلى عشوائية موسيقية تؤدي الأذن وتفسد الذوق والوجدان وبالتالي فمثلما تبيننا للبيرالية في السياسة ، فاخترنا التعددية في الأحزاب ، ومثلما اخترنا اللبيرالية الاقتصادية فأخذنا نتوسع شيئاً فشيئاً في القطاع الخاص ، وتحمله المسؤولية الأكبر في قيادة الاقتصاد ، لا بد أن تتوافر لنا أيضاً: اللبيرالية الفكرية والعلمية التي تحمل لواء القيادة فيها ، الجامعة بحكم ما يمثله أعضاؤها من رفعة علمية وعلو شأن تكوين .

لكننا من ناحية أخرى لا بد أن نتذكر شرطاً مهماً ألا وهو مدى الأهلية المتوافرة لدى أعضاء المجتمع الجامعي على ممارسة هذا الاستقلال .

إننا ونحن نتنبه لهذا ، نخشى في الوقت نفسه لعبة يعينها تروج لدى الشعوب المقهورة ، عندما ينادى البعض فيها بأن أفراد الشعب لم يصلوا بعد إلى سن الرشد السياسي بحيث نأمن لهم في الممارسة الديمقراطية بأوسع أبوابها ، مما يفتح المجال لسياسة الخطوة خطوة ، والتي قد لا تجد في ظلها بعض الشعوب نفسها يمكن أن تبلغ سن الرشد ولو مرت عليها عشرات السنين .

من هنا فليس لنا إلا الاسترشاد بالتجربة الديمقراطية في الشعوب التي سبقتنا على طريقها وأصبحت من الشعوب المتقدمة ، حيث أكدت المؤشرات كلها ، أن معالجة أخطاء الممارسة الديمقراطية يكون بمزيد من الديمقراطية ، وأن من الطبيعي أن تحدث أخطاء ويكون هناك ثمن غال لا بد من دفعه .